

E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/GRID/2005/WG.1/4
2 June 2005
ORIGINAL: ARABIC



SESRTCIC



DESA



UN-ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الإسكوا

اجتماع الخبراء عن البعد الإقليمي لتنفيذ توافق آراء
مونتري: التمويل من أجل التنمية
بيروت، ٦-٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٥

إدارة الدين المستدام في دول الإسكوا دراسة حالة لبنان

إعداد

آمال يحيى شبارو
رئيس قسم الدين العام
وزارة المالية

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف ولاست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

05-0340

إدارة الدين المستدام في دول الإسكوا (ESCWA) دراسة حالة لبنان

أولاً: ارتباط إدارة الدين العام المستدام بالتمويل لأغراض التنمية

- أ- الدين العام - مصدر التمويل للتنمية
- ب- سياسات الاقتصاد الكلي والتنظيم الضروري لإدارة الدين المستدام
- ت- عوامل أخرى تؤثر في إدارة الدين العام المستدام

دراسة حالة لبنان

ثانياً: دور الدين العام في لبنان كمصدر التمويل لأغراض التنمية

- أ- سياسات الاقتصاد الكلي لإدارة الدين العام المستدام
- ب- الإطار التنظيمي للأسواق المالية لدعم الدين العام في التمويل لأغراض التنمية
- ت- مساحات تحسين الإدارة واستخدام الموارد.

ثالثاً: استنتاجات وتوصيات لإدارة الدين في لبنان

- أ- استنتاجات على صعد سياسات النظم والاقتصاد الكلي في لبنان لإدارة الدين العام
- ب- توصيات لتحفيز التنمية الاقتصادية من خلال إدارة الدين العام المستدامة.

أولاً: ارتباط إدارة الدين العام المستدامة بالتمويل للتنمية

إدارة الدين العام المستدام، تفرض على الدولة أن تتأكد من قدرة اقتصادها على تحمل مستوى الدين العام ومعدل نموه، وأن تتأكد من إمكانية خدمة هذا الدين في ظل ظروف مختلفة وفي ذات الوقت تتأكد من قدرتها على تحقيق الأهداف المتعلقة بالتكلفة والمخاطر.

من أجل تحقيق ذلك، يقتضي تعاون القائلون على إدارة الدين العام مع مستشاري ومعدي سياسة المالية العامة والسياسة النقدية لكي تظل مديونية القطاع العام عند مستوى يمكن تحمله إلى جانب وضع إستراتيجية موثوق بها لتخفيض مستويات الدين العام على أن تشكل هذه الإستراتيجية جزءاً من الإستراتيجية الأكبر للنمو والتنمية المستدامة.

يتوجب على القائمين على إدارة الدين العام التأكد من أن سلطات المالية العامة تدرك أثر احتياجات الحكومة التمويلية ومستويات ديونها على تكلفة الاقتراض، (يمكن أن يكون لها آثار سلبية على الناتج الحقيقي نتيجة لمستويات الدين المفرطة التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة)، ومن المؤشرات التي تعتمد عليها لمعرفة إمكانية استمرار الدين هي نسبة خدمة دين القطاع العام ونسب الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي وإلى الإيرادات الضريبية.

- من مؤشرات الحساسية إزاء التقلبات الخارجية بالنسبة للديون الخارجية:
مؤشرات مرتبطة بالديون:

- نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات
- نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي (GDP)
- متوسط سعر الفائدة على الدين الخارجي
- متوسط آجال الاستحقاق
- حصة الدين الخارجي بالعملة الأجنبية من إجمالي الدين الخارجي
- "الهيكل التقليدي للدين" يشمل مؤشرات مثل:
 - نسبة الدين القصير الأجل إلى الدين طويل الأجل
 - نسبة الدين بالعملة الأجنبية إلى الدين بالعملة المحلية
 - تكوين عملات الدين بالنقد الأجنبي
 - متوسط آجال استحقاق الدين
 - هيكل الديون المستحقة السداد

إن العلاقة بين الدين والتنمية، هي سلبية، وكذلك العلاقة ما بين عبء الدين للدولة وسرعة التنمية، فكلما ارتفع عبء الدين تباطأت سرعة التنمية، والعكس صحيح. وكذلك ماهية السياسات ونوعية المؤسسات في دولة ما تؤثر على اقتراض الدولة وسرعة النمو فيها، فالسياسات الضعيفة تؤدي إلى ارتفاع نسبة الدين وانخفاض نسبة النمو وذلك إلى جانب وجود أسباب أخرى تسبب انخفاض النمو فلا يقتضي التعميم، لأنه قد تكون الأسباب المؤدية إلى تباطؤ النمو هي خاصة بالبلد، قد تعود لأسباب تاريخية أو قد تعود للموقع الجغرافي، أو بسبب البنى التحتية الضعيفة أو وجود سياسات أو مؤسسات ضعيفة. لذلك يقتضي مشاركة المجتمع الدولي لحل مشكلة الفقر وعبء الدين من خلال ما يلي:

- موافقة الدول المانحة على دعم السياسات الهادفة إلى تخفيض حد الفقر والتي هي نتاج الحوار الداخلي في تلك الدول الفقيرة التي تحدد أولوياتها لتحريك عجلة النمو وتخفيف الفقر.

- وضع إطار للدين المستدام، (موضوع بحث للبنك الدولي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والدول المانحة والمنظمات الدولية والإقليمية المقرضة) مع مراعاة التغيرات الأساسية في قدرة البلدان على تحمل الديون من جراء الكوارث الطبيعية والصدمات الحادة التي يتعرض لها البلد المصاب، وعلى الدول المانحة أن تكفل بأن لا تتأثر

الموارد التي تقدمها للدول لتخفيف عبء المديونية على موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المعترزم تقديمها للبلدان النامية.

- تحديد كيفية احتساب الدين المستدام، فالدين المستدام هي الديون المقدور على تحملها والتي تشكل عنصراً من عناصر تعبئة الموارد لاستثمار القطاعين العام والخاص، ولكن خطر الدين يجب أن يكون ضمن الحدود المسموح به، لأن الدين المرتفع يرتب كلفة باهظة على الدولة، فعندما تعاني الدولة من خطر المديونية ينعكس ذلك بشكل سلبي على التنمية وعلى سياسات الإصلاح وعلى إمكانية الحصول على مساعدات أو موارد من المنظمات والمؤسسات الدولية.

- فمن مقومات الدين المستدام هي الإدراك في ما إذا كان باستطاعة الدولة مواجهة أهداف الألفية للتنمية (MDGs) بوجود خطر دين مرتفع. عندها يجب على المجتمع الدولي تأمين موارد بشكل هبات لكي لا يكون دين تلك الدول غير مستدام لأن ذلك يعكس ما هدفت إليه الألفية، وكذلك السعي لتخفيف عبء الديون إلى مستويات يمكن تحملها، بمراعاة القدرة على تحمل الديون عند النقطة التي ينتهي إليها أي احتمال بأن يتردى النمو.

أ- الدين العام، مصدر التمويل للتنمية

يهدف التمويل لأغراض التنمية^٢ إلى القضاء على الفقر، تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، تشجيع التنمية المستدامة، تحسين البنى التحتية، تحسين الأوضاع الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة وحماية البيئة، وذلك تمهيداً للانخراط في النظام الاقتصادي العالمي.

إن تأمين الموارد المالية واستخدامه استخداماً فعالاً يتطلب اعتماد سياسة اقتصاد كلي سليمة، وحكم رشيد (Good Governance) وسيادة القانون وأطر تنظيمية مناسبة، ومكافحة الفساد الذي يشكل عائقاً في توزيع الموارد بشكل عادل وذلك لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة والقضاء على الفقر واستقرار الأسعار والموازن المالية والخارجية القابلة للاستدامة، والعمل على تفادي التشوّهات الناتجة عن التضخم والتقلبات الاقتصادية المفاجئة التي تؤثر سلباً على توزيع الدخل وتخصيص الموارد.

ومن أجل مواجهة تحديات التمويل لأغراض التنمية لا سيما الدول الفقيرة والدول التي تمر اقتصادياتها في مرحلة انتقالية، اجتمع رؤساء الدول والحكومات في مونترري، المكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢ حيث تم التوافق على الإجراءات الرئيسية التي يجب الالتزام بها للوصول إلى تحقيق الغاية من التمويل وكذلك تحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الأمم المتحدة للألفية (أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠).

^١ إعلان الأمم المتحدة للألفية في أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠

الأهداف الإنمائية للألفية هي:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
- تعزيز مساواة الجنسين وتمكين النساء
- خفض وفيات الأطفال وخفض وفيات الأمهات بحلول عام ٢٠١٥
- مكافحة مرض نقص المناعة (الإيدز) والملاريا وغيرها من الأمراض
- الاستدامة البيئية
- تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية

^٢ المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونترري، المكسيك ١٨-٢٢ آذار / مارس ٢٠٠٢ Monterey Consensus

ومن هذه الإجراءات:

١. الالتزام بتعبئة الموارد المحلية الداخلية وفق نظام تتوافر فيه عناصر الفعالية والكفاءة والشفافية والمساءلة، وإيجاد نظم وإدارة ضريبية منصفة وترشيد الإنفاق العام مع تشجيع الاستثمار الخاص المنتج وجذب التدفقات المالية الدولية وتشجيع التجارة الدولية وزيادة التعاون الدولي المالي والتقني من أجل تمويل الديون المقدور على تحملها وتخفيف عبء الديون الخارجية.
- أ- تعبئة المدخرات المحلية العامة والخاصة لتعزيز كفاءة سياسات الاقتصاد الكلي وتماسكها وتناسقها.
- ب- توظيف الاستثمارات في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية.
- ج- تعزيز القطاع المالي المحلي وتطويره، لتشجيع الادخار والاستثمارات الإنتاجية.
- د- توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بواسطة المصارف الإنمائية.....
- هـ- تعزيز الجهود الوطنية لبناء القدرات، البنى التحتية المؤسسية، تنمية الموارد البشرية، المالية العامة، تمويل القروض السكنية، الأنظمة المالية، الإشراف المالي، التعليم، الإدارة العامة سياسات الموازنة المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والجنسانية، الإنذار المبكر ومنع الأزمات وإدارة الديون.

٢. تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية- الاستثمار الأجنبي وغيره من التدفقات الخاصة.

- أ- الاستثمار الأجنبي المباشر بتهيئة الظروف الداخلية والدولية اللازمة لتيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ب- تأمين رأس المال المنتج، مناخ استثماري شفاف مستقر ويمكن التنبؤ به، الآلية المناسبة لتنفيذ العقود واحترام حقوق الملكية، سياسات ومؤسسات الاقتصاد الكلي السليمة، واطر تنظيمية للأعمال التجارية المحلية والدولية وحث أصحاب الأعمال التجارية على عدم الاكتفاء بمراعاة الآثار الاقتصادية والمالية لمشاريعهم بل والآثار الإنمائية والاجتماعية والجنسانية والبيئية، ودعوة المصارف إلى تمويل التنمية.
- ج- تنمية الموارد البشرية، وتجنب الازدواج الضريبي، واعتماد المعايير المحاسبية الدولية وبناء القدرات الإنتاجية وتشجيع البيئة التنافسية، وإقامة شراكات بين القطاع العام والخاص، تعزيز برامج المساعدات التقنية وتأمين التمويل اللازم لها.

٣. التجارة الدولية المحركة للتنمية، مصدر خارجي مهم لتمويل التنمية، يجب تحريرها وضمان قيامها بدورها في تشجيع النمو الاقتصادي والعمالة والتنمية للجميع والمساعدة على إيصال الأقل نمواً، تحسين وصول صادرات البلدان الأقل نمواً إلى الأسواق العالمية، تخفيض الحواجز الجمركية وتحسين البنى التحتية التجارية، وتنويع القدرة التصديرية ودعم زيادة المضمون التكنولوجي للصادرات، وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية وتأمين التدريب اللازم بمساعدة المؤسسات والصناديق الدولية والإقليمية.

٤. زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية: دعم الصحة، البنية التحتية والتنمية الزراعية والريفية وتحسن الأمن الغذائي، زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية، تحسين السياسات واستراتيجيات التنمية على الصعيدين الوطني والدولي لتأتي المعونات بفعالية أفضل، تحسين القدرة الاستيعابية والإدارة المالية للدولة للإفادة من المعونات واستخدامها بالشكل الأنسب وتركيزها على الفقراء وقياس النتائج.

٥. الديون الخارجية، تمويل الديون المقدور على تحملها من العناصر المهمة لتعبئة الموارد لاستثمار القطاعين العام والخاص.

أ- الإستراتيجية المعدة لرصد وإدارة الديون تشكل جزءاً من الشروط المسبقة المحلية للديون المقدور على تحملها، تصحيح الأوضاع المالية والاقتصادية، تقديم المبادرات الدولية لاسيما المبادرة التي اتخذت لتخفيف عبء الديون الخارجية غير المسددة، فتخفيف عبء المديونية يلعب دوراً رئيسياً في تحرير الموارد التي يمكن استثمارها لاحقاً في أنشطة متسقة مع تحقيق النمو والتنمية المستدامين. اقتسام المسؤولية ما بين المدينين والدائنين في منع وحل المشاكل المتعلقة بالديون غير المقدور على تحملها، وتعزيز المساعدات التقنية لإدارة الديون الخارجية.

ب- مراجعة الافتراضات الحسابية التي يستند إليها في تحليل القدرة على تحمل الديون، مع مراعاة القدرة على تحمل الدين عند النقطة التي ينتهي إليها أي احتمال بأن يتردى النمو العالمي وانخفاض معدلات التبادل التجاري، خاصة عندما تتعرض إلى صدمات حادة كالأزمات المحلية أو الصراعات الداخلية أو الكوارث الطبيعية، وعلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، متابعة ذلك عند مراجعة السياسات الاقتصادية في الدول النامية والدول التي تمر اقتصادياتها في مرحلة انتقالية.

ج- وضع مبادئ واضحة لإدارة وحل الأزمات المالية بحيث تؤمن اقتسام الأعباء في ما بين القطاعين العام والخاص، المدينين والدائنين والمستثمرين، وتكفل الدولة المانحة أن ما تقدمه من موارد لتخفيف عبء الديون، لا يؤثر على موارد المساعدات الإنمائية الرسمية للدولة.

٦. تحسين التماسك والاتساق للأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية دعماً للتنمية.

أ- تحسين التنسيق على الصعيد الوطني، بين جميع الوزارات والمؤسسات، مع تنسيق السياسات والبرامج للمؤسسات الدولية، بهدف تحقيق أهداف التنمية وتأمين النمو الاقتصادي المستدام.

ب- تعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي في ما بين البلدان الصناعية الرئيسية لأهمية ذلك في زيادة الاستقرار العالمي وتخفيف تقلبات أسعار الصرف، هذان عاملان رئيسيان من عوامل النمو الاقتصادي، تحسين التدفقات المالية التي يمكن التنبؤ بها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية.

ب- سياسات الاقتصاد الكلي الضرورية لإدارة الدين المستدام

على الحكومات ربط إدارة الدين بإطار اقتصادي كلي واضح، تسعى الحكومة من خلاله لضمان القدرة على الاستمرار في تحمل مستوى الدين العام ومعدل نموه. ويجب انتهاز إستراتيجية حكيمة وسياسات جيدة لإدارة الدين بحيث تتسق مع الإطار السليم لسياسة الاقتصاد الكلي.

وفي حال ضعف إدارة الاقتصاد الكلي، تؤدي سياسة المالية العامة أو السياسات النقدية أو سياسات أسعار الصرف غير الملائمة، إلى إثارة الشكوك في الأسواق المالية لجهة العائد من الاستثمارات المحررة بالعملة المحلية وبالتالي تحت المستثمرين على طلب علاوات مخاطر أعلى، ويعزف المقرضون عن الدخول في ارتباطات طويلة الأجل وبالتالي فرض قيود على تطور الأسواق المالية المحلية، ما يؤدي إلى إعاقة زيادة الدين ويزيد مخاطر النقد الأجنبي، ومن أجل تجنب ذلك وتجنب إزالة الشكوك يقتضي وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة.

لذلك، وضع خطة للاقتراض من أجل التنمية يتطلب معرفة تشابك تدفقات المديونية مع متغيرات الاقتصاد الكلي وكيفية تأثر مديونية البلد بهذه التغيرات، بمعنى أن المديونية ونموها مرتبطان بمتغيرات الأداء الاقتصادي الكلي.

يتوجب على الحكومات الربط ما بين العبء الإضافي لخدمة الدين العام ومخاطرة التخلف عن التسديد لتنامي الدين والمخاطرة في الموازنة المالية للاقتراض من أجل التنمية.

فالسفقات، من أجل تخفيض الفقر، التي تحتاجها الدولة لليوم والمستقبل وبرمجة زيادة الدين العام الداخلي والخارجي والمخاطر، كل ذلك يجب أخذه بعين الاعتبار من قبل مكاتب الدين العام.

على المعنيين في وضع المشاريع الإنمائية السعي لتأمين الموارد اللازمة، ولكن على وزارة المالية التي تعد الموازنة العامة أن تتسق ما بين هذه الحاجات الضرورية للتنمية في إطار سياسة الاقتصاد الكلي التي تأخذ بعين الاعتبار استمرارية الدين، وهنا الشفافية ضرورية وكذلك التنسيق ما بين المقرض والمقترض لمراقبة نمو الدين وتأثيره على استمراريته من جهة، وتأمين الموارد اللازمة للتنمية من جهة أخرى. فاعتماد سياسات الاقتصاد الكلي السليمة التي تتيح المجال لتوليد موارد محلية من أجل ادخالها واستثمارها بصورة منتجة يعتبر الركيزة الأساسية للتنمية.

من مواطن الضعف في البلدان النامية هو الانخفاض الشديد في نسبة المدخرات المحلية، فإن يكون هناك مدخرات محلية كافية ولا استثمار وطني كافٍ ما لم يكن هناك انضباط على صعيد الاقتصاد الكلي.

يجب أن تصاغ السياسة الاقتصادية بشكل أن يجعل التضخم وميزان العمليات الجارية متسقين مع النمو المطرد. مثلاً البلدان العالية التضخم، على السياسة النقدية فيها الحد من التضخم، ثم تثبيت معدله عندما يصل إلى مستوى منخفض، كذلك يجب أن تكون السياسة النقدية متسقة مع المختار لسعر الصرف بحيث يعطي ضمانات بأن البلد سيفقدى حدوث عجز في حساب العمليات الجارية يتجاوز ضخامته الحد الممكن تحمله.

ت- عوامل أخرى تؤثر في إدارة الدين العام المستدام

- ما يشكل دين الحكومة الخارجي هو ليس كامل دين الدولة، فيجب أن يتضمن الالتزامات الطارئة foreign (liabilities of the government) وكذلك الدين الداخلي الذي يقيم بالعملة الأجنبية (سندات خزينة داخلية) ويسدد بالعملة الأجنبية (foreign currency denominated debt) أو

(link payments on domestic debt to exchange rate) وبذلك يرتبط تسديدها بسعر الصرف.

- يشكل الدين المحلي بالعملة الوطنية عبء مهم في كثير من الدول النامية والتي تمر اقتصادياتها في مرحلة انتقالية، ولكن هذه الديون لم يسلط عليها الضوء كما كان يجب في المبادرات السياسية الدولية. فيجب تسليط الضوء عليها لأنها تعتمد على سعر السوق (market rates) وهي لأجل قصيرة، لذلك تشكل عبء على الدولة، وهذا ما يدفع إلى إيجاد أسواق مالية محلية لإيجاد إصدارات معيارية (bench marks) وللحفاظ على ثقة المستثمرين في دين الدولة.

- في بعض الحالات يصبح دين الدولة الخارجي غير مستدام وذلك عندما تتعرض الدولة للصدمات المفاجئة وتكون سرعة الاقتراض أكثر من القدرة على التسديد مما يدفع الدولة في الاتجاه إلى التوقف عن التسديد في المستقبل وبالرغم من أتباعها للسياسات الصحيحة.

- هناك عوامل تؤثر على استدامة الدين مثلاً حصول زعزعة في أسعار الفائدة العالمية والتي يعتمد عليها القطاع المصرفي بإقراضه لأجل قصيرة، أو حصول هزات أرضية أو توقف الدول المانحة عن لقيام بالتزاماتها لسبب ما، فكل ذلك وغيره يؤثر على النمو الاقتصادي وعلى السياسات الاقتصادية والتنموية مما يجعل عبء الدين من الصعب تحمله. لذلك في تقييم الدين المستدام يجب اختبار قدرة الدولة على مواجهة المخاطر ومدى قدرتها على اتخاذ القرارات التي تتحمل نتائجها ضمن سقف الدين المناسبة لقدرتها على التحمل.

- كما أن ارتباط إدارة الدين العام المستدام بالتمويل لأغراض التنمية، لا سيما التمويل من مصدر خارجي وبالعملات الأجنبية يتطلب النظر إلى تلك الديون الخارجية من منظور اقتصادي كلي للتحليل، لذلك يجب معرفة ما يلي: هل اقترضت الدولة أكثر مما تحتاج إليه؟ ما هو مفهوم الاستدامة؟ ما هي الطريقة الفضلى

لتطبيق المبادرات الدولية في تقييم الدين المستدام من الناحية العملية؟ ما هي حجم القروض التي تستطيع الدولة الحصول عليها وفي نفس الوقت مدى قدرتها على تحمل أعبائها.

بمعنى آخر ما هي طبيعة العلاقة بين حسابات الدخل القومي والإنفاق والعلاقة بين الاستهلاك والاستثمار والصادرات والواردات.

مرجع: الملحق رقم (١) الذي يتضمن بعض المتطابقات التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم كل ما ذكر:

وتهدف هذه المتطابقات إلى تقييم خطة الاقتراض الخارجي من منظور اقتصاد كلي ومنها:^٢

- العجز في الحساب الجاري (CAD)
- معرفة أسباب ارتفاع حجم الدين الخارجي والخيارات المتاحة لتخفيض الدين
- إجراء تخطيط طويل الأمد
- بيانات أخرى ضرورية لتقييم خطة الاقتراض
- بيانات ذات علاقة بالنمو الاقتصادي
- بيانات لها علاقة بالقدرة على سداد الديون مثل بيانات ضرورية لقياس مدى انكماش الدولة ومدى تأثيرها بالعوامل الخارجية.
- مؤشرات رئيسية تستخدم لمعرفة القيمة الحقيقية للدين ومدفوعات خدمته.

ثانياً: دور الدين العام في لبنان كمصدر التمويل لأغراض التنمية

بعد الحرب الأهلية في لبنان التي امتدت من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٠، وبعد خسارة قدرتها الأمم المتحدة بمبلغ ٢٥/ مليار دولار كخسائر مباشرة، ومائة مليار دولار أميركي كأضرار غير مباشرة، قامت الحكومة بتنفيذ برنامج إعادة الإنماء والإعمار، ودعم بنية الاستقرار النقدي، لكي تتغلب على النتائج المدمرة للحرب على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والانحسار النسبي لدور وأهمية وإسهام القطاع الخاص في الاقتصاد اللبناني وبالتالي في الناتج المحلي.

لكن تسارع الإنفاق الحكومي (الرأسمالي والجاري) ومحدودية وتباطؤ المردودية على هذه المشاريع، أدى إلى ظهور اختلال كبير وحالة ركود شديدة وأوضاع اجتماعية صعبة، رتبت أعباء إضافية على الخزينة وعجز متزايد في موازنة الدولة، ولأن جهود إعادة الإعمار لم يعكس على المدى القريب التطور بنسبة النمو المطلوبة، لاتسامه بالتباعد ما بين الدخل الحالي والمتوقع، مصحوباً بالطلب المحلي.

ولمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وللتخلص من الانكماش التنموي كان يتطلب تخصيص موارد مالية لم تكن متوفرة في الخزينة العامة، وذلك للانطلاق إلى ورشة الاعمار والنهوض وبناء البنى التحتية التي لم تعد تتلاءم مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.

لذلك سعت الدولة إلى الطلب من الدول الشقيقة والصديقة والصناديق العربية والدولية، المساعدات والقروض الميسرة، لتأمين موارد مالية تفوق قدرة إمكانياتها، لكي تستطيع أن توسع الحجم الكلي للاقتصاد والإلحاق بمركب التطور المتسارع في العالم، والعمل على إعادة الاندماج بالاقتصاد العربي والعالمي، ما أدى إلى ارتفاع حجم الدين العام الإجمالي وارتفاع خدمته لتشكّل نسبة ٨٠% من إجمالي الإيرادات ما أدى إلى عجز في الموازنة، وأدى إلى معدل تضخم مرتفع Hyper inflation.

وكان على خزينة الدولة أن تتحمل كلفة خدمة الدين العام مع ما يجره من آثار سلبية على مستويات العجز وعلى النمو والاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي وعلى مناخ الاستثمار في لبنان، وتناقص فرص العمل.

^٣ د. بلقاسم العباس - المعهد العربي للتخطيط بالكويت

وكل ذلك لتحقيق أهداف النمو والاعمار بما فيها:

- إعادة بناء وتوحيد وتوسيع وتحديث الجيش والقوى الأمنية.
- إعادة إحياء الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وتدريب مهني وتقني والعمل على عودة المهجرين.
- رفع مستوى عيش اللبنانيين ومداخيلهم الحقيقية التي جرى تعديل عليها لاسترجاع القوة الشرائية لليرة اللبنانية وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي والاقتصادي .
- تمكين القطاع الخاص من تعزيز أهميته في الاقتصاد اللبناني واستعادة قدرته على جذب الاستثمارات من أجل تحقيق النمو المستدام.
- اعتماد برنامج إنفاق استثماري لإعادة بناء وتطوير البنى التحتية التي تشكل الركن الأساسي لإعادة تفعيل الاقتصاد واستعادة النمو الاقتصادي المستدام.
- السعي المستمر لاستقطاب الدعم على أساس برامج ومشروعات تمهيداً لاندماج الاقتصاد اللبناني في حركة الاقتصاديين العربي والعالمي .

وهكذا اتخذت الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة قرار الاستدانة على أساس التنمية، على أن يصار إلى اعتماد المعالجات التي يقتضيها اللجوء إلى الاستدانة، من ترشيد للإنفاق وتحقيق الزيادة في الواردات ومعالجة الاختلال في المالية العامة، وإجراء إصلاحات اقتصادية في البرامج المالية والنقدية واعتماد سياسات تؤثر على العجز في الميزانية العامة وتساعد على الحصول على النقد الأجنبي لتحسين ميزان المدفوعات.

لكن تلك المعالجات لم تترافق مع زيادة معقولة في الضرائب والرسوم التي كان يفترض أن توفر للخزينة الموارد المالية اللازمة لتخفيض العجز المحقق والمتزايد في الموازنة. ولم تترافق مع السعي الجدي لترشيد حجم الإنفاق في مختلف الفترات التي مرت بها البلاد منذ العام ١٩٩٢ وحتى العام ٢٠٠٠ وذلك بالشكل الذي يتلاءم مع ظروف لبنان وواقعه الاقتصادي والمالي، لتجنب المزيد من الاختلال في المالية العامة وزيادة حجم الدين العام وكلفة خدمته السنوية.

وقد اثر ذلك بشكل سلبي على معدلات النمو في الاقتصاد، كما أثرت التشنجات الداخلية السياسية على الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية مما أدى إلى الارتفاع في مستويات المخاطر ورفع معدلات الفائدة في السوق اللبنانية بغية تعزيز الاستقرار النقدي، وبذلك تأثر بشكل سلبي معدل النمو في الاقتصاد.

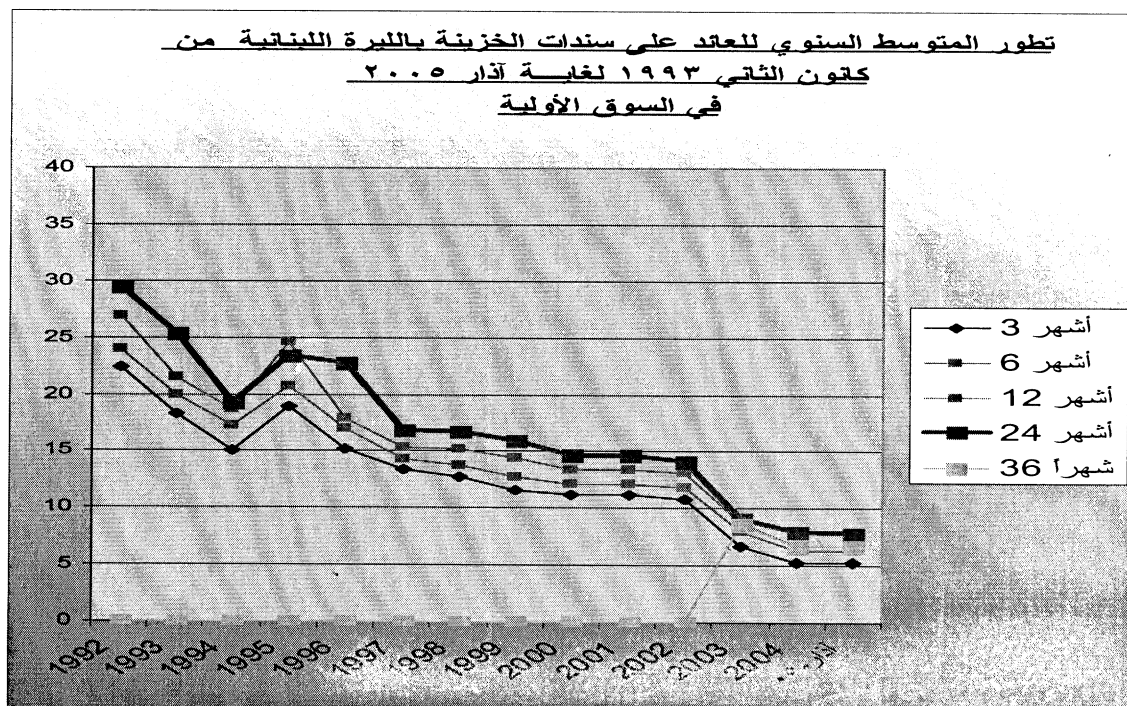
ويظهر الرسم البياني رقم (١) التالي، الارتفاع الحاد في معدلات المتوسط السنوي للعائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية خلال العام ١٩٩٥ حيث وصل إلى نسبة حوالي ٣٨% لمدة سنة وحوالي ٣٠% لمدة سنتين. ووصلت نسبة الدولار في الودائع لدى المصارف إلى نسبة ٦٦,٥% مقارنة مع نسبة ٥٧,٣% خلال فترة السابقة للاستحقاق الرئاسي، كما ارتفعت عجوزات الموازنة ولكن عادت فانخفضت الفائدة بعد مؤتمر باريس

.II

الرسم رقم (١) تطور المتوسط السنوي للعائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في السوق الأولية منذ العام ١٩٩٢ لنهاية العام ٢٠٠٤

| ٣٦ شهراً | ٢٤ أشهر | ١٢ أشهر | ٦ أشهر | ٣ أشهر | |
|----------|---------|---------|--------|--------|------------|
| 0 | 29.51 | 26.94 | 23.94 | 22.39 | 1992 |
| 0 | 25.33 | 21.43 | 19.95 | 18.27 | 1993 |
| 0 | 19.24 | 18.68 | 17.21 | 15.09 | 1994 |
| 0 | 23.37 | 24.6 | 20.65 | 18.88 | 1995 |
| 0 | 22.79 | 17.88 | 16.93 | 15.19 | 1996 |
| 0 | 16.83 | 15.26 | 14.3 | 13.42 | 1997 |
| 0 | 16.72 | 15.17 | 13.78 | 12.7 | 1998 |
| 0 | 15.89 | 14.38 | 12.74 | 11.57 | 1999 |
| 0 | 14.64 | 13.43 | 12.12 | 11.18 | 2000 |
| 0 | 14.64 | 13.43 | 12.12 | 11.18 | 2001 |
| 0 | 14.15 | 13.06 | 11.87 | 10.86 | 2002 |
| 8.68 | 9.17 | 8.76 | 7.91 | 6.71 | 2003 |
| 6.68 | 7.92 | 6.72 | 6.36 | 5.25 | 2004 |
| 6.68 | 7.89 | 6.69 | 6.31 | 5.22 | March 2005 |

المصدر: وزارة المالية - مصرف لبنان



أ- سياسات الاقتصاد الكلي الضرورية لإدارة الدين المستدام في لبنان

١. الوضع الاقتصادي والمالي: أظهرت التطورات الاقتصادية والمالية خلال الأعوام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ ما يلي:

على صعيد الإيرادات

بلغت نسبة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية/الناتج المحلي ١٩,٢ % عام ٢٠٠١ و ١٨,٥ % عام ٢٠٠٢ و ٢٤,٥ % عام ٢٠٠٣ إلى أن وصلت إلى ٢٥,٥ % عام ٢٠٠٤، وتعود نسبة زيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية/الناتج المحلي عام ٢٠٠٤ إلى إيرادات الضريبة على القيمة المضافة (TVA) وتحويلات وزارة الاتصالات من الهاتف الخليوي والهاتف الثابت.

لذلك كان على الحكومة العمل على زيادة الواردات ونسبتها إلى الناتج المحلي، فأقرت إصلاحات تشتمل على زيادة الاقتطاع الضريبي وزيادة حصيلة الخزينة من الواردات الضريبية وغير الضريبية.

على صعيد الإنفاق العام

كانت نسبة الإنفاق العام مرتفعه حيث تخطت عتبة ٤٣ % من الناتج المحلي عام ٢٠٠١ وبالتالي كان عجز الموازنة مرتفع:
كان إجمالي الإنفاق/الناتج المحلي ٤٣ % عام ٢٠٠١، ٣٥,٤ % عام ٢٠٠٢ و ٣٨,٩ % عام ٢٠٠٣ ثم ٣٥,٨ % في عام ٢٠٠٤.

- بالرغم من زيادة حجم العجز الإجمالي في الموازنة كان هناك تحسن نسبة الفائض الأولي من العام ٢٠٠١ من فائض أولي سلبي إلى فائض أولي إيجابي.

- بدأ تطبيق الضريبة على القيمة المضافة التي حققت زيادة في قيمة ونسبة الفائض الأولي /الناتج المحلي فتحسنت بأكثر من ٥%. وهي من أهم الإصلاحات المالية التي نفذت في لبنان على صعيد المالية العامة. وهذا ما أدى إلى تحول النسبة السلبية للفائض الأولي إلى الناتج المحلي، التي كانت بنسبة ٢,٣ % في عام ٢٠٠٠، فأصبحت النسبة ايجابية بنسبة ٣+ % من عام ٢٠٠٢ في غضون سنة من تطبيق ضريبة القيمة المضافة تحسنت نسبة الفائض الأولي إلى ٥,٢ % من حجم الناتج المحلي.

- انخفض العجز الإجمالي / الناتج المحلي في العام ٢٠٠٣ من ١٤,٥ % إلى ١٠,٣ % (الحد الأدنى الذي وصل إليه العجز بعد الحرب)

- وبنهاية العام ٢٠٠٤ كان هناك فائض أولي بنسبة ٣,٤ % من الناتج المحلي.

- كما أن معدلات النمو كانت بين الأعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ بمعدل ١,٥ % و ٣ % بعد فترة من النمو النسبي في العام ٢٠٠٠، ويعود ذلك إلى:

○ تقدم حركة السياحة

○ الزيادة في الصادرات

○ والتدفقات المالية خلال الفترة بعد مؤتمر باريس II الذي لعب دوره في تعزيز الثقة بالاقتصاد اللبناني وفي تحقيق المعدلات الجيدة للنمو.

وقد تبنت الحكومة البرنامج الإصلاحي للعام ٢٠٠٣ الذي شكل الأرضية الصالحة لانعقاد مؤتمر باريس II ، وذلك بمعالجة أوضاع المالية والاقتصادية بهدف زيادة حجم الفائض الأولي لخفض العجز ومعالجة مشكلة الدين العام وتعزيز نسب النمو، ومن الأهداف الرئيسية التي شملها البرنامج الإصلاحي:

- تحقيق النمو المستدام في مختلف القطاعات الاقتصادية المولدة للعمالة، وتحفيز التنمية في مختلف المناطق اللبنانية (إنماء متوازن).
- معالجة مشكلة الاختلال في المالية العامة وتعزيز الانضباط المالي والالتزام بخفض العجز وزيادة الفائض الأولي من خلال زيادة الواردات وخفض النفقات في الموازنة والخفض التدريجي لمعدلات الفائدة ومعالجة مشكلة الدين العام وتحسين مستويات إدارته.
- إصلاح بنىة الاقتصاد اللبناني من خلال خفض حجم القطاع العام، تحسين فعاليته ومستويات أدائه بالسير قدماً في عمليات التخصيص مع تعزيز مسؤولية الدولة الرقابية والإشرافية حماية لمصالح المواطنين.
- تحسين مردودية استعمال الموارد المتاحة في الاقتصاد بشكل يعالج مشكلة الهدر ورفع الكفاءة الإنتاجية والخدمات في إدارات الدولة ومؤسساتها وذلك بتصحيح العوامل البنوية والقانونية والإجرائية لاستعمال الأمتل للموارد البشرية والمادية المتاحة.
- إيلاء دور أكثر فعالية للقطاع الخاص في المجالات الإنتاجية، وإزالة العوائق من طريق نموه وإسهامه في الاقتصاد، لإيجاد فرص العمل وزيادة نسب النمو الحقيقي.
- تقليص الدعم الذي توفره الخزينة للمؤسسات العامة (مؤسسة كهرباء لبنان - مصالح المياه - مصافي النفط - مصلحة النقل المشترك).
- السعي لزيادة التلاؤم مع حركة الاقتصاديين العربي والعالمي بالانفتاح وإزالة الحواجز وتعزيز الاتفاقيات الثنائية.

٢. مؤتمر باريس II المنعقد بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني عام ٢٠٠٢

عقد مؤتمر باريس II من أجل طلب الدعم الخارجي من المجتمع الدولي بغية مساعدة لبنان في جهده لتخفيض الدين العام المرتفع، وقد أنتج مؤتمر باريس II اتفاقيات دولية للحصول على مبلغ إجمالي مقداره ٣,١ مليار دولار أميركي على أمل أن يتم لاحقاً تأمين مبلغ ١,٣ مليار دولار أميركي لتمويل مشاريع بهدف الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال ثلاث مصادر تمويل وهي الدول الدائنة التي شاركت في المؤتمر، مصرف لبنان والمصارف التجارية العاملة في لبنان.

وقد بلغت حصيلة مؤتمر باريس II مبلغ ١٠,٢ مليار دولار أميركي تمثل ٢٣% من رصيد الدين القائم كما كان أثناء انعقاد المؤتمر، وهي مقسمة على الشكل الآتي:

- ٢,٥ مليار دولار أميركي من دول وصناديق مشاركة في مؤتمر باريس II
 - ٣,٦ مليار دولار أميركي من المصارف القائمة في لبنان.
 - ٤,١ مليار دولار أميركي من البنك المركزي اللبناني.
- استعملت الأموال المحصلة لإعادة هيكلة^٤ حوالي ٣/١ ثلث مجموع الدين العام بحيث تم إطفاء ما مجموعه ١,٨ مليار دولار أميركي من أصله، تم تسديد ٢,٧ مليار دولار أميركي وتمت إعادة دفع أو تمويل مبالغ تعادل ٥,٦ مليار دولار أميركي.

^٤ قانون رقم ٤٧٦، تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٢ (الإجازة بالاقتراض بفوائد أقل ومدة لا تقل عن ثلاث سنوات لاستبدال ديون قائمة) في إطار إعادة هيكلة الدين العام وتخفيض كلفته.

ملخص عمليات مؤتمر باريس II

لقد نجح لبنان بحصد مبلغ خلال الفترة بين كانون الأول ٢٠٠٢ وأيار ٢٠٠٣ على شكل سندات خزينة محولة إلى حسابات الخزينة، كما يظهرها البيان التالي:
(مع الإشارة إلى نسب الفوائد المتدنية التي تميزت بها هذه المبالغ المحصلة وأجال استحقاقها الطويلة الأجل)
١٥ سنة)

رسم بياني رقم (٢)

Bonds Issued In context of Paris II & Special Account From Commercial Banks 0% Interest

| Eurobond & Loan | Issue Amount | Cur | Coupon rate | Issue date | Maturity Date |
|--|---------------|------|-------------|------------|---------------|
| ISSUED IN CONTEXT OF PARIS II | | | | | |
| USD 1870 MN - Dec 2017 (BDL) | 1,870,000,000 | USD | 4.000% | 12/31/02 | 12/31/17 |
| USD 950 MN - Dec 2017 (UAE/Kuw/Oman/Mal - PII) | 950,000,000 | USD | 5.000% | 12/27/02 | 12/27/17 |
| USD 700 MN - Mar 2018 (KSA PII) | 700,000,000 | USD | 5.000% | 03/07/03 | 03/07/18 |
| USD 200 MN - Mar 2018 (Qatar PII) | 200,000,000 | USD | 5.000% | 05/27/03 | 05/27/18 |
| Loan from AFD | | | | | |
| EURO 500MN- Feb 2018 (AFD PII) | 500,000,000 | EURO | 5.000% | 03/05/03 | 02/28/18 |
| COMMERCIAL BANKS SPECIAL SCHEME (Zero-Interest Bonds) | | | | | |
| January 2003 USD tranche | 77,313,000 | USD | 0.000% | 04/16/03 | 01/18/05 |
| February 2003 USD tranche | 72,580,000 | USD | 0.000% | 04/16/03 | 02/18/05 |
| February 2003 Euro tranche | 16,027,000 | Euro | 0.000% | 04/16/03 | 02/18/05 |
| March 2003 USD tranche | 109,330,000 | USD | 0.000% | 04/16/03 | 03/18/05 |
| April 2003 USD tranche | 54,851,000 | USD | 0.000% | 04/22/03 | 04/18/05 |
| April 2003 Euro tranche | 71,486,000 | Euro | 0.000% | 04/22/03 | 04/18/05 |
| May 2003 USD tranche | 108,831,000 | USD | 0.000% | 05/20/03 | 05/16/05 |
| May 2003 Euro tranche | 148,737,000 | Euro | 0.000% | 05/20/03 | 05/16/05 |

٣. نتائج مؤتمر باريس II

نتج عن مؤتمر باريس II تأمين مساهمات من الدول المشاركة في المؤتمر، وتخفيض كلفة الدين العام باستبدال دين قصير الأجل إلى دين أطول أجلاً وتخفيض قيمة الفوائد، وذلك على صعيد الدين الداخلي والخارجي:

- **بالنسبة للدين الداخلي:** فقد انخفض معدل خدمة الدين الداخلي القائم بالليرة اللبنانية (Outstanding) من ١٣,٨٢ % إلى ٩,٢٣ %
- **بالنسبة للدين الخارجي:** فقد انخفض حجم الدين الخارجي القائم بالعملة الأجنبية (Outstanding) من ٩,٢١ % إلى ٧,٣٩ %

- حصل كل من الخزينة ومصرف لبنان على تدفقات مالية أخرى بالعملة الأجنبية بما يزيد عن ٥٠٠ مليون دولار أميركي. (تحويلات وزارة الاتصالات لحساب الخزينة ، وتحويلات إدارة الريجي من العملات الأجنبية إلى الليرة اللبنانية من خلال المصرف المركزي).
- انخفضت نسبة الدين العام الإجمالي المتحصل عليه من السوق (Total Market Debt) من ٨٠ % في نهاية العام ٢٠٠٢ إلى ٥٩ % في نهاية العام ٢٠٠٣ مما أسهم في تخفيض في مستوى مخاطر إعادة تمويل الدين العام.

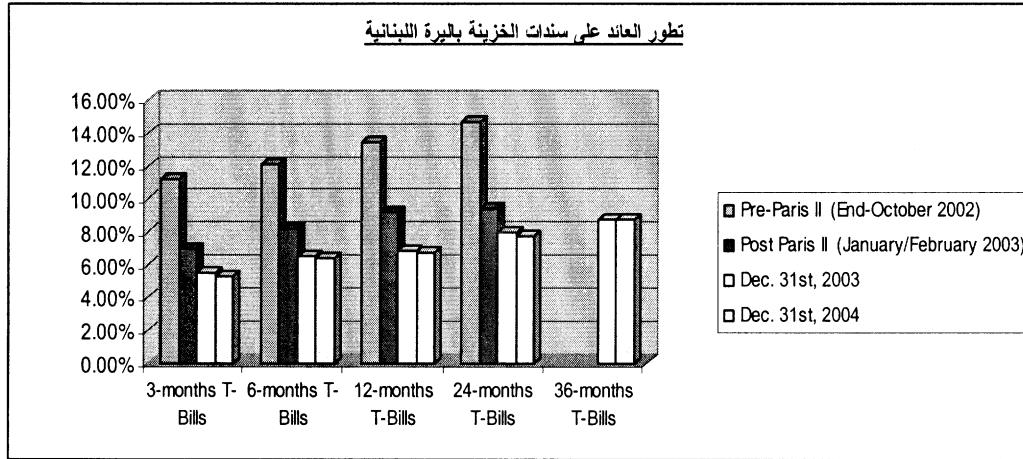
- انخفض معدل الكلفة الإجمالية لخدمة الدين العام حتى شهر آذار ٢٠٠٥ بما نسبته ٣,٨٢% مقارنة مع ما قبل باريس II
 - انخفضت كلفة خدمة الدين العام بالليرة اللبنانية بنسبة ٤,٨٧%
 - انخفضت كلفة خدمة الدين العام بالعملات الأجنبية بنسبة ٢,٠٤%
- رسم بياني رقم (٣)

Reduction in Average Cost of Debt

| Date | Total | Domestic Debt | Foreign Debt |
|--------|--------|---------------|--------------|
| Nov-02 | 11.97% | 13.82% | 9.21% |
| Dec-04 | 6.56% | 6.04% | 7.05% |
| Change | -5.41% | -7.77% | -2.16% |

- تطور العائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في السوق الأولية قبل وبعد مؤتمر باريس II وكما هو في نهاية عام ٢٠٠٤، رسم بياني رقم (٤)

| | Pre-Paris II (End-October 2002) | Post Paris II (January/February 2003) | Dec. 31 st , 2003 | Dec. 31 st , 2004 | One time buy back cash premium* |
|-------------------|---------------------------------------|---|---------------------------------|---------------------------------|---------------------------------------|
| 3-months T-Bills | 11.18% | 6.96% | 5.48% | 5.21% | N.A. |
| 6-months T-Bills | 12.12% | 8.18% | 6.53% | 6.32% | 0.4% |
| 12-months T-Bills | 13.43% | 9.13% | 6.87% | 6.69% | 1.0% |
| 24-months T-Bills | 14.64% | 9.41% | 7.99% | 7.75% | 1.5% |
| 36-months T-Bills | | | 8.68% | 8.68% | 2.0% |



- تراجع العائد على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في السوق الأولية، مثلاً من فئة السنتين، من ١٤,٦٤% إلى ٧,٧٥% في نهاية عام ٢٠٠٤ وهذا ما يبينه الرسم البياني أعلاه،

المصدر: وزارة المالية، Source Ministry of Finance

*Note: Applicable since October 21, 2004 and Paid only at issuance. Please refer to

www.finance.gov.lb swap Nov. for further detail about this scheme.

٢. الإجراءات المتبعة من قبل وزارة المالية في عملية إدارة الدين بعد مؤتمر باريس II

- توقفت الدولة عن اللجوء إلى الأسواق المالية حتى تشرين الثاني عام ٢٠٠٣ لحين استنفذت أموال باريس II
- عاودت الدولة إلى إصدار سندات الخزينة بالليرة اللبنانية.
- استحدثت وسائل جديدة (إصدارات لمدة ٣ سنوات) ما أدى إلى إطالة بنية الدين العام (yieldcurve) بالليرة اللبنانية.
- وقامت بتغيير وتيرة الإصدارات في الأسواق المحلية، (إصدار سندات خزينة نصف شهرية لكل فئة وليس أسبوعية لكافة الفئات) بهدف إيجاد إصدارات معيارية (Bench Marks)
- عاودت الإصدار بالعملات الأجنبية في أيار ٢٠٠٤
- أجرت عملية استبدال عام ٢٠٠٤ لسندات خزينة بالعملة الأجنبية مستحقة عام ٢٠٠٥ بقيمة حوالي ١,٥ مليون دولار أميركي والتي كانت تشكل نسبة ٥٥% من تلك المستحقة عام ٢٠٠٥.

ب- تطور الدين العام منذ العام ١٩٩٢ حتى نهاية العام ٢٠٠٤

(١) تطور نسبة الدين العام إلى إجمالي الواردات وإجمالي الإنفاق وإلى مجموع العجز المحقق:

- نسبة خدمة الدين العام إلى إجمالي الإنفاق المحقق باستثناء خدمة الدين العام قد تراوحت ما بين ٣٥ % في العام ١٩٩٣ لتصل إلى حوالي ٩٤ % من مجموع الإنفاق باستثناء خدمة الدين العام في العام ٢٠٠١ ثم انخفضت تدريجياً بعد تداعيات مؤتمر باريس II من حوالي ٨٣ % في العام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٨٥ % في العام ٢٠٠٣ وإلى حوالي ٦٢ % في العام ٢٠٠٤.

• عمليات الاستبدال (SWAP) وآليات التطبيق

١. تعني تبديل دين قائم (سندات خزينة) يستحق في فترة زمنية معينة (عادة في المدى القريب أو المتوسط) بدين آخر (سندات خزينة جديدة) يستحق في فترة زمنية لاحقة. تقنيات مالية مستعملة في إدارة المطالبات والدين العام (LIABILITIES & DEBT MANAGEMENT). كعمليات إعادة شراء أو إعادة تمويل السندات بأنواع صكوك أو سندات أخرى.
 ٢. تهدف هذه التقنية إلى:
 - إعادة توزيع الاستحقاقات المالية على آجال جديدة
 - زيادة السيولة في إصدارات معيارية
 - تأجيل استحقاق دين.
- ويجب أن تكون عملية الاستبدال وسيلة لتحقيق هذه الأهداف وليست هدفاً بحد ذاتها.
- آلية تسعير عملية الاستبدال**
١. الأسعار السائدة في السوق الثانوية لسندات الدين (EUROBOND) موضوع عملية الاستبدال
 ٢. كلفة الاقتراض للفترة الزمنية القادمة للسندات الجديدة المنوي إصدارها لتحل مكان السندات المستبدلة بما في ذلك توقعات تطور أسعار الفائدة.
 ٣. نسبة السندات المنوي استبدالها من مجمل قيمة الإصدارات.
 ٤. مبلغ ونسبة العلاوة الإضافية التي يشترطها.
 ٥. آلية تنفيذ عملية الاستبدال.
 ٦. انعكاس هذه العمليات على التصنيف الائتماني للدولة
 ٧. لا يجب تحديد الأسعار والأكلاف أو إيرازها بطريقة أو بأخرى قبل عملية الاستبدال لكي لا يعتبر هذا العمل تأثيراً على السوق وبالتالي وضع الدولة في موضع تفاوضي ضعيف ويسمح لكبار المستثمرين التحكم في نتائج العملية لمصلحتهم.

- نسبة خدمة الدين العام إلى إجمالي الواردات قد ارتفع من حوالي ٤٢% في العام ١٩٩٣ لتصل إلى حوالي ٩٣% من مجموع الواردات في العام ٢٠٠١ ثم انخفضت إلى حوالي ٧٩% في العام ٢٠٠٢ وتابعت انخفاضها إلى حوالي ٧٣% في العام ٢٠٠٣ ثم إلى حوالي ٥٣% في العام ٢٠٠٤.

- نسبة خدمة الدين العام إلى مجموع العجز المحقق قد تراوحت ما بين حوالي (٦٧%-) في العام ١٩٩٣ حتى يصل إلى نسبة حوالي (١٠٢%-) في العام ٢٠٠١ وتابعت نسبته بالارتفاع إلى حوالي (١٠٧%-) في العام ٢٠٠٢ ثم إلى حوالي (١٢٤%-) في العام ٢٠٠٣ إلى حوالي (١٣٣%-) في العام ٢٠٠٤.

إن هذه النسب هي كبيرة على أن يستطيع الاقتصاد أو المالية العامة أن تتحملها في ما لو لم تتابع عمليات الإصلاح المالي والاقتصادي والإداري والهيكلية.

(٢) تطور معدل كلفة الدين العام ما بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٤

يظهر الرسم البياني رقم (٥) أدناه تطور معدل كلفة الدين العام الذي انخفض من ٨,٣٤% بنهاية عام ٢٠٠٣ إلى ٦,٥٦% في نهاية العام ٢٠٠٤ أي بتغيير مقداره ١,٧٨% وذلك على الشكل الآتي:
انخفضت كلفة الدين الداخلي من ٩,١٨% في نهاية عام ٢٠٠٣ إلى نسبة ٦,٠٤% إلى نهاية العام ٢٠٠٤ أي بتغيير مقداره ٣,١٤% انخفضت كلفة الدين الخارجي من ٧,٣٩% في نهاية العام ٢٠٠٣ إلى نسبة ٦,٠٤% في نهاية العام ٢٠٠٤ أي بتغيير نسبته ٠,٣٤%.
رسم بياني رقم (٥)

| تطور معدل كلفة الدين العام في نهاية عام ٢٠٠٣ وفي نهاية عام ٢٠٠٤ Evolution of Weighted Average Cost of Public Debt | | | |
|--|------------|---------------|--------------|
| Date | Total Debt | Domestic Debt | Foreign Debt |
| Dec-03 | 8.34% | 9.18% | 7.39% |
| Dec-04 | 6.56% | 6.04% | 7.05% |
| Change, decline Dec.03-Dec.04 | 1.78% | 3.14% | 0.34% |

(٣) تطور الدين العام الإجمالي (Gross Public Debt) والدين العام الصافي (Net Public Debt)

كنسبة من الناتج المحلي للسنوات المبينة في الرسم البياني رقم (٦) أدناه (١):

| | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|-------------------------|------|------|------|------|------|
| | (as a per cent. of GDP) | | | | | |
| الدين العام الإجمالي Gross Public Debt | 136% | 153% | 170% | 181% | 186% | 184% |
| الدين العام الصافي Net Public Debt | 120% | 142% | 162% | 170% | 174% | 169% |

ملاحظة: (١) لا تتضمن القيم سندات إيداع ومديونيات أخرى على مصرف لبنان

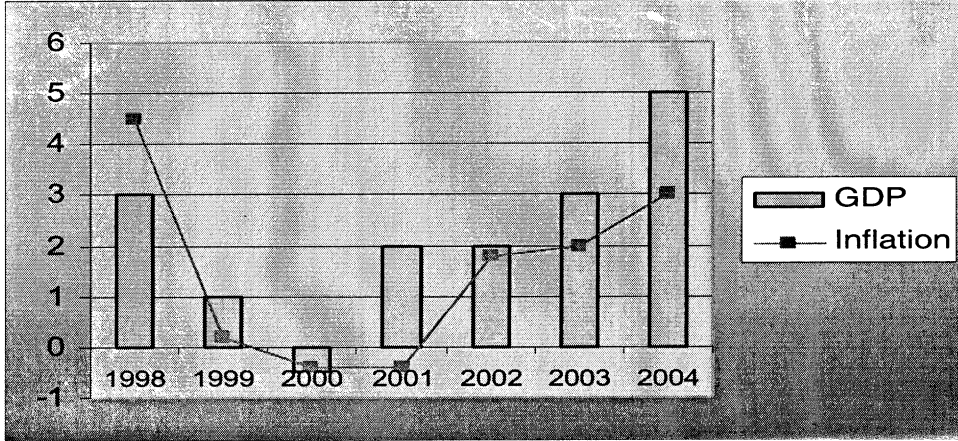
1. The table does not include issuances of securities and other indebtedness of the Central Bank.

المصدر: وزارة المالية/مصرف لبنان

٤) تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي والتضخم ، الرسم البياني رقم (٧)

Real GDP Growth

| | | | | | | | |
|-----------|------|------|------|------|------|------|------|
| | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
| GDP | 3 | 1 | -0.5 | 2 | 2 | 3 | 5 |
| Inflation | 4.5 | 0.2 | -0.4 | -0.4 | 1.8 | 2 | 3 |



٥) يظهر البيان رقم (٨) التالي إجمالي الواردات والاتفاق والعجز السنوي المحقق ومبالغ ونسب خدمة الدين العام إلى مجموع إجمالي الواردات وإجمالي الاتفاق ومجموع العجز على مدى السنوات

٢٠٠٤-١٩٩٣

| 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 1995 | 1994 | 1993 | مجموع إجمالي الواردات المحققة |
|----------|----------|----------|----------|---------|----------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|--|
| 7,514 | 6,654 | 5,830 | 4,649 | 4,769 | 4,873 | 4,449 | 3,753 | 3,533 | 3,033 | 2,241 | 1,855 | الجمالي الاتفاق المحقق مع خدمة الدين العام |
| 10,540 | 10,592 | 10,139 | 8,879 | 10,622 | 8,455 | 7,906 | 9,162 | 7,225 | 5,856 | 5,204 | 3,017 | خدمة الدين العام |
| 4,021 | 4,874 | 4,622 | 4,312 | 4,197 | 3,624 | 3,352 | 3,378 | 2,653 | 1,875 | 1,488 | 784 | مجموع الاتفاق المحقق دون خدمة الدين العام |
| 6,519 | 5,718 | 5,517 | 4,567 | 6,425 | 4,831 | 4,554 | 5,784 | 4,572 | 3,981 | 3,716 | 2,233 | العجز السنوي المحقق |
| (3,026) | (3,938) | (4,309) | (4,230) | (5,853) | (3,582) | (3,457) | (5,409) | (3,692) | (2,823) | (2,963) | (1,162) | العجز أو الفائض الأولي السنوي المحقق |
| 995 | 936 | 313 | 82 | (1,656) | 42 | (105) | (2,031) | (1,039) | (948) | (1,475) | (378) | نسبة خدمة الدين العام على إجمالي الواردات |
| 53.51% | 73.25% | 79.28% | 92.75% | 88.01% | 74.37% | 75.34% | 90.01% | 75.09% | 61.82% | 66.40% | 42.26% | نسبة خدمة الدين العام على إجمالي الاتفاق مع خدمة الدين العام |
| 38.15% | 46.02% | 45.59% | 48.56% | 39.51% | 42.86% | 42.40% | 36.87% | 36.72% | 32.02% | 28.59% | 25.99% | نسبة خدمة الدين العام على إجمالي الاتفاق بدون خدمة الدين العام |
| 61.68% | 85.24% | 83.78% | 94.42% | 65.32% | 75.02% | 73.61% | 58.40% | 58.03% | 47.10% | 40.04% | 35.11% | خدمة الدين العام إلى مجموع العجز المحقق |
| -132.88% | -123.77% | -107.26% | -101.94% | -71.71% | -101.17% | -96.96% | -62.45% | -71.86% | -66.42% | -50.22% | -67.47% | |

(٦) تطور الدين العام منذ عام ١٩٩٩ حتى نهاية آذار ٢٠٠٥ كما هي في الرسم البياني رقم (٩) أدناه:

| | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | Mar-05 |
|---|-----------------------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|
| | (بملايين الليرات اللبنانية) | | | | | | |
| I. Gross Domestic Debt | 25,383 | 27,161 | 28,214 | 25,302 | 26,843 | 26,371 | 25,912 |
| II. Public External Debt ⁽¹⁾ | 8,351 | 10,828 | 14,467 | 21,974 | 23,442 | 27,677 | 27,608 |
| III. Gross Public Debt (I + II) Includes Gross Market Debt⁶ | 33,734 | 37,989 | 42,681 | 47,276 | 50,285 | 54,048 | 53,520 |
| IV. Public Sector Deposits ⁽²⁾ | 4,006 | 2,631 | 1,913 | 2,964 | 3,019 | 4,360 | 4,259 |
| V. Net Domestic Debt (I – IV) | 21,377 | 24,530 | 26,301 | 22,338 | 23,824 | 22,012 | 21,653 |
| VI. Net Public Debt⁷ (III – IV) | 29,728 | 35,358 | 40,767 | 44,312 | 47,266 | 49,688 | 49,261 |

المصدر: وزارة المالية/مصرف لبنان

ملاحظة: (١) المبالغ بالليرة اللبنانية كما هي بنهاية المدة، وتتضمن الفائدة المجمعة.

Amounts translated into Lebanese Pounds at end of period rates; include accrued interest

(٢) تتضمن إيداع القطاع العام في مصرف لبنان وإيداعات المصارف التجارية

Represent public sector deposits at Banque du Liban and commercial banks.

Currency Composition: LBP: 50% - FX: 50%

١. الدين العام الخارجي وفقاً لمصدره (By type of Creditor)

مصدر التمويل الخارجي، سواء هبات أو قروض، كان من الصناديق العربية والدولية والمنظمات الإقليمية والدولية ومن الدول ومن المصارف التجارية والوكالات ومنظمات الأمم المتحدة ومنها: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (AFESD)، الصندوق السعودي للتنمية (SED) البنك الإسلامي (IDB)، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (KFAED) البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، صندوق منظمة أوبك للتنمية الدولي (OFID) المجموعة الأوروبية (EU) البنك الأوروبي للتنمية (EIB) منظمات الأمم المتحدة (UNDP)، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) برنامج المساعدة الفنية لحماية البيئة في حوض المتوسط (METAP)، الولايات المتحدة الأميركية، فرنسا، الوكالة الفرنسية للتنمية - AFD والبروتوكولات الفرنسية، إيطاليا، ألمانيا، الصين، الجمهورية الإسلامية في إيران، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة، قطر بلجيكا والنمسا ومن مصارف تجارية مختلفة.

⁶ Goss Market Debt يساوي الدين العام الإجمالي ناقص كل من محفظة مصرف لبنان، قروض المؤسسات العامة، القروض الثنائية والمتعددة الأطراف والدين الذي نتج من الدول المشاركة في مؤتمر باريس II

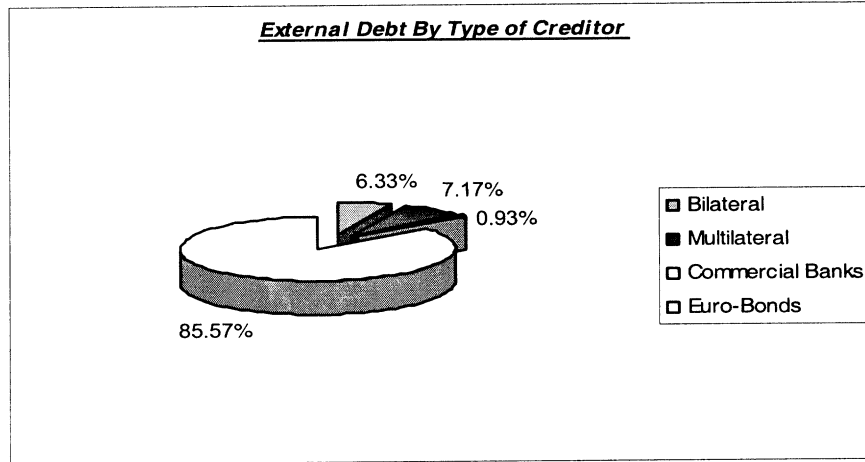
✓ **Gross Market Debt** is defined as the Gross Public Debt excluding the portfolio of BDL, Public Institutions, Bilateral and Multilateral loans, and debt issued to the Paris II lending countries

⁷ الدين العام الصافي هو الدين العام الإجمالي ناقص إيداعات القطاع العام

✓ **Net Public Debt** is defined as the gross public Debt less the public sector deposits

Public External Debt By Type of Creditor (Thousands USD) as at 31 MARCH 2005

| | % | 31/03/2005 |
|-------------------------|----------------|---------------|
| Grand TOTAL | 100.00% | 17,983 |
| Official Credits | 13.50% | 2,427 |
| Bilateral | 6.33% | 1,138 |
| Multilateral | 7.17% | 1,289 |
| Private credits | 86.50% | 15,556 |
| Commercial Banks | 0.93% | 167 |
| Euro-Bonds | 85.57% | 15,389 |



As at 31.3.2005

➤ **Interest Rates Composition:** Fixed: 94.33% Variable: 5.67 %➤ **Currency Composition:**

USD: 84.93 % Euro: 11.02 % KWD :2.83 % SAR:0.52 % Others
(JPY, ISD,...): 0.7 %

٢. الدين العام الخارجي وفقاً للقطاع الاقتصادي (By Economic Sector)

ساهم التمويل الخارجي في برنامج إعادة إعمار لبنان على مختلف القطاعات الأساسية والذي شمل اتفاقيات قروض ميسرة وقروض تجارية منها قروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل واعتماد تصدير واتفاقيات هبات، وقد توزع التمويل الخارجي لبناء وإعمار وإنماء القطاعات الأساسية التالية:

- البنى التحتية الأساسية ومنها الكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية والطرق والأوتوسرادات.
- القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ومنها التعليم والصحة العامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ترتيب الأراضي والبيئة
- الخدمات الأساسية ومنها مياه الشفة، الصرف الصحي ومعالجة النفايات.
- القطاعات المنتجة وقطاعات أخرى ومنها الزراعة، المرافئ والمطار، المباني الحكومية وإدارة تنفيذ المشاريع وغيرها.
- تتوزع نسب الدين العام الخارجي وفق ما يلي:

Components of the External Debt in Lebanon**(Concessional Loans)**

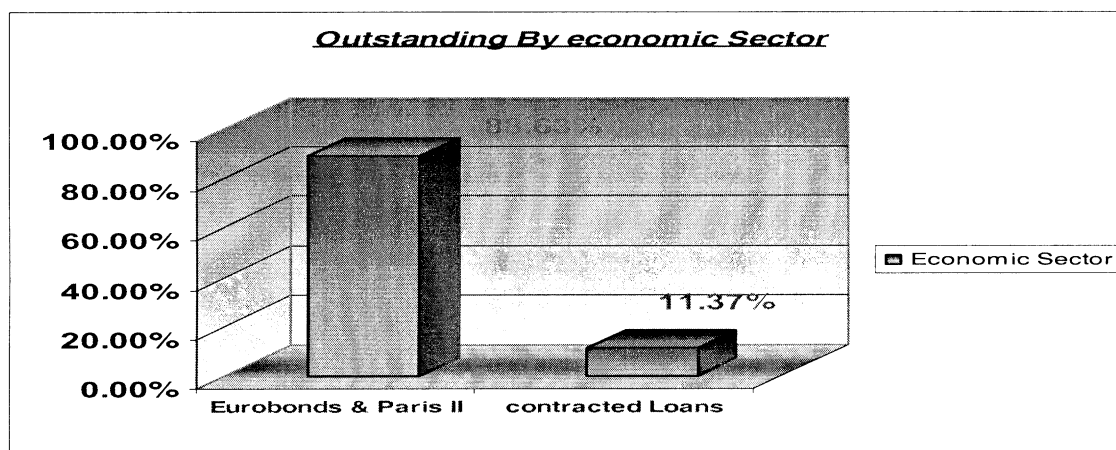
• ١١,٣٧ % القروض الخارجية من الدين العام الخارجي

• ٨٨,٦٣ % سندات الخزينة بالعملة الأجنبية من الدين العام الخارجي (EURO-BONDS) + Paris II & (AFD 3%)

الرسم البياني رقم (١١) التمويل الخارجي المحقق وفق القطاعات المختلفة بملايين الدولار الأمريكي. (In Millions USD)

(Distribution of contracted Loans by Economic Sector as of end March 05)

| Economic Sector | % | Stock-31-March-2005 |
|-----------------------|----------------|---------------------|
| Housing | 2% | 39 |
| Agriculture | 4% | 72 |
| Transport | 15% | 316 |
| Communication | 2% | 34 |
| Education | 8% | 168 |
| Electricity | 31% | 644 |
| General Gov. Services | 17% | 339 |
| Health | 5% | 111 |
| Manufacturing | 2% | 41 |
| Water Works | 14% | 280 |
| Total | 100.00% | 2,045 |



٣. الدين العام الخارجي وفقاً لعملته (By Currency) رسم بياني رقم (١٢)

Public Sector External Debt by Type of Currency

| | % | 31/03/2005 |
|------------------------|----------------|---------------|
| Arab Emirates Dirhams | 0.06% | 11 |
| Swiss Francs | 0.07% | 12 |
| China Yuan Renmimbi | 0.03% | 6 |
| Euros ⁽³⁾ | 11.02% | 1,981 |
| Pounds Sterling | 0.00% | 1 |
| Islamic Dinars | 0.26% | 46 |
| Japanese Yen | 0.22% | 40 |
| Kuwaiti Dinars | 2.83% | 509 |
| Saudi Arabian Riyals | 0.52% | 93 |
| Special Drawing Rights | 0.06% | 10 |
| U.S. Dollars | 84.93% | 15,273 |
| Total | 100.00% | 17,982 |

ملاحظة: يمكن الاطلاع على بيان تفصيلي ملحق رقم (٤)

Note: Exchange rate: end of periods

إلقاء الضوء على سندات اليورو بوند (Euro-Bonds) التي أصدرتها الدولة اللبنانية بالعملية الأجنبية

لبنان أكبر وأسرع مصدر لسندات الخزينة السيادية من بين دول الشرق الأوسط.
لمحة عن تلك الإصدارات:

- عدد الإصدارات ٣٨ إصدار منذ ١٩٩٤
- تبلغ القيمة الإجمالية للسندات ٢٢ مليار دولار أميركي
- القيمة القائمة من السندات (OUTSTANDING) هي ١٥,٥ مليار دولار أميركي (منها ٧٥% يملكها السوق)
- معدل استحقاق السندات ٤ سنوات
- أصدرت في إطار البرنامج المتوسط (GLOBAL MTN PROGRAM)
- يحكمها قانون نيويورك
- مدرجة في لائحة - Luxemburg Stock Exchange وبورصة بيروت

Rating of Lebanon (Source: Credit Suisse First Boston, (CSFB) Jan. 24th, 2005)

تقييم لبنان من قبل مؤسسات التقييم العالمية منذ ١٩٩٧ حتى كانون الأول ٢٠٠٤

| | Moody's | S&P | Fitch |
|--------|---------|-----|-------|
| Feb 97 | B1 | BB- | BB |
| Dec 04 | B3 | B- | B- |

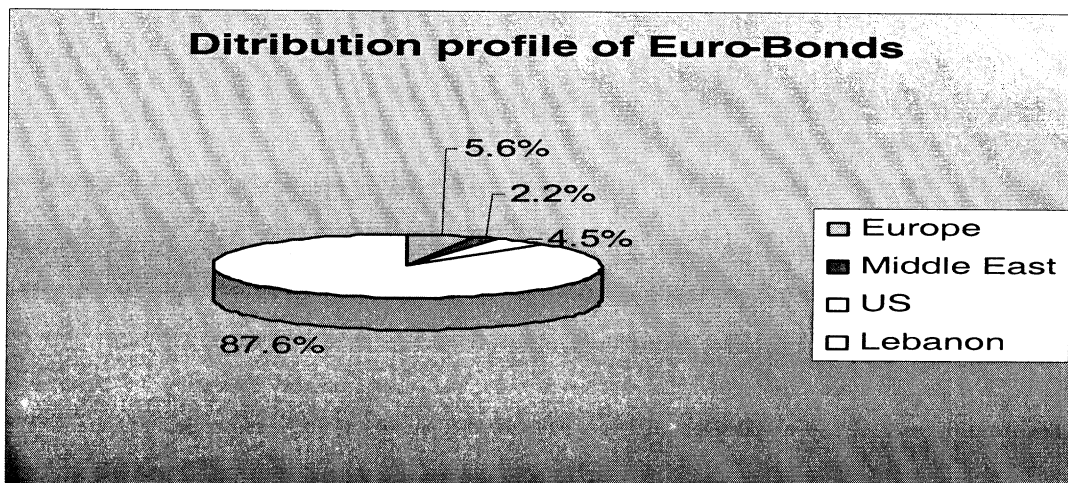
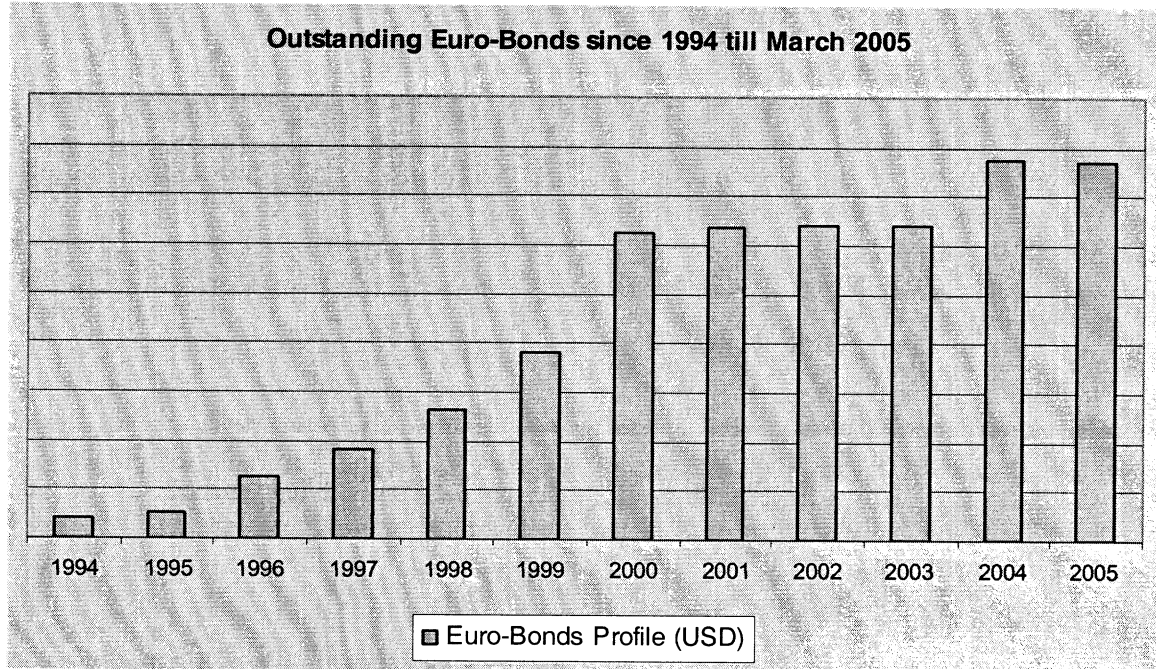
لبنان : B2/B-

تركيا : B1/BB-

البرازيل : B1/BB-

رسم بياني رقم (١٣) لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (EURO-BONDS) الصادرة منذ عام ١٩٩٤ (بملايين الدولارات):

Annual Eurobond Issuance since 1994 (US\$ million)



ب- الإطار التنظيمي لإدارة الدين العام وللأسواق المالية لدعم الدين العام في تمويل التنمية

سعت وزارة المالية إلى تحسين مستويات الأداء في المالية العامة من خلال: خفض نسبة العجز في الموازنة، تقليص المخاطر، زيادة الإيرادات، تخفيض النفقات، تحسين إدارة الخزينة (Treasury Management) والتنبؤ بالتدفقات المالية للحكومة (Cash Flow) وتأمين حاجات الحكومة التمويلي، والسعي لتحقيق فائض أولي، وغيرها مما سبق ذكره، كما أنها اتخذت إجراءات أخرى من شأنها تحديث إدارة الدين العام وتطوير الأسواق المالية.

١) تحسين مستويات إدارة الدين العام - إصلاح وتطوير إدارة الدين العام

أ- وجهت وزارة المالية مساعيها إلى تحسين مستويات إدارة الدين العام في لبنان وذلك بتحديث إدارة الدين العام وتطويرها وتطوير كفاءة العاملين فيها وكذلك تطوير الأسواق المالية. وقد سعت إلى تخفيض حجم الدين العام، وضع سقف على حجم الاستدانة ضمن الأطر القانونية، وإطالة أماد استحقاقاته وخفض معدل الكلفة الإجمالية للدين العام بالليرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية بالإضافة إلى خفض نسبة الفائدة وإعادة هيكلة الدين العام.

ب- وضعت وزارة المالية برنامجاً متكاملاً لتحسين إدارة الدين العام بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبالتنسيق مع مصرف لبنان يمتد تنفيذه على مدى ثلاث سنوات يتضمن أربع نواحي:

- تعزيز مستويات الحكمية (governance) والإدارة الرشيدة للدين العام
- تطوير إستراتيجية الدين وتحسين إدارة المخاطر.
- التنسيق ما بين السياستين المالية والنقدية/ تحسين عملية إدارة السيولة (Cash management)
- تعزيز الطاقة الإدارية والاستيعابية وإدارة العمليات الداخلية فيما يخص إدارة الدين العام.

ج- أعدت مشروع قانون استحداث في وزارة المالية - مديرية المالية العامة- جهاز لإدارة الدين العام بمستوى مديرية يسمى في سياق هذا القانون "مديرية الدين العام" تتألف من ثلاث مصالح هي: مصلحة الأسواق المالية، مصلحة التخطيط الاستراتيجي والمخاطر ومصلحة العمليات. ويتضمن مشروع القانون نص لإنشاء في وزارة المالية هيئة خاصة تدعى "الهيئة العليا لإدارة الدين" برئاسة وزير المالية وعضوية: كل من حاكم مصرف لبنان أو من ينتدبه، مدير المالية العام، مدير إدارة الدين، مدير الخزينة ومدير الموازنة ومراقبة النفقات. ويناط بها تحديد الخيارات المتاحة لإدارة الدين العام وتقديم الاقتراحات إلى مجلس الوزراء بشأن السياسات المتعلقة بالمديونية العامة.

(٢) الأسواق المحلية للدين.

في إطار تطوير الأسواق المحلية للدين:

أ- أدرجت وزارة المالية سندات الخزينة بالعملات الأجنبية في بورصة بيروت في مطلع العام ٢٠٠٤ وقد ساهم ذلك في خلق سوق ثانوية للسندات الحكومية بالعملات الأجنبية مما يساعد على ما يلي:

١. تطوير السوق وتوسيع رقعة المستثمرين.
٢. تخفيف العبء على ميزانيات المصارف وتحرير محافظها من جزء من سندات الخزينة بالعملات الأجنبية بهدف تحفيزها وتمكينها من توظيف جزء من الموارد المتاحة لها في إقراض القطاع الخاص من جهة أولى ولتحقيق توزيع أفضل للمخاطر لديها من جهة ثانية، مما يمكنها من الالتزام التدريجي بالمعايير الدولية (Basel II) وذلك مما يساعد على تحفيز التنمية.

ب- يتضمن أيضا برنامج إصلاح الأسواق المالية المحلية - هيكلية السوق الأولي (تقنيات الإصدار، الإجراءات، الشفافية...) وكذلك إصلاح السوق الثانوي، تصليح هندسة السوق المالي، تأمين المنافسة في السوق، دعم الآلية، وضع إستراتيجية لإدارة الدين، السعي لخلق أدوات جديدة وخلق مرجعيات (Bench Marks).

ج- أعدت وزارة المالية مشروع قانون الأسواق المالية، حيث " يخضع لهذا القانون كافة النشاطات المتعلقة بإصدار وشراء وبيع الأوراق المالية المطروحة مباشرة للاكتتاب العام أو تلك التي يتم شراؤها أو بيعها نيابة عن العامة أو الأوراق المالية المدرجة أو المتداولة في البورصة أو غيرها من الأوراق المالية والحقوق المالية المرخصة من الهيئة الوطنية للأسواق المالية في الجمهورية اللبنانية".

ثالثاً: استنتاجات وتوصيات لإدارة الدين في لبنان

إن الإصلاحات الهيكلية القانونية والاقتصادية والمالية والإدارية التي وضعتها الحكومة على مدى السنوات الثلاث الماضية والتي شكلت الأرضية الصالحة لبرنامج عمل على مدى السنوات القادمة بغية إنجاز تلك الإصلاحات، لم يجري تنفيذها بالكامل، وهذا ما يظهر لنا بعض الاستنتاجات ويلقي الضوء على بعض التوصيات الضرورية لإدارة الدين في لبنان.

١ - استنتاجات على صعد سياسات النظم والاقتصاد الكلي في لبنان لإدارة الدين العام

- إن الإصلاحات الهيكلية القانونية والاقتصادية والمالية والإدارية والتي كانت فيما لو اعتمدت كما يجب لكانت قد أسهمت في ما يلي:
- تحسين وضع الاقتصاد الكلي وفي رفع معدلات النمو الحقيقي بحيث تجعلها قائمة على أسس مستدامة، وبالتالي تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق اللبنانية. وهذا ما يؤثر بشكل إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي وعلى إنتاجية القطاع العام ومبادرات القطاع الخاص لإيجاد فرص للعمل.
- تحفيز وتحسين جودة منتجات القطاع الخاص وتعزيز قدرته التنافسية الحقيقية في السوق المحلي والخارجي وبالتالي مساعدته على فتح أسواق لتصدير منتجاته وخدماته.

٢ - توصيات لتحفيز التنمية الاقتصادية مع إدارة الدين العام المستدامة.

- تحفيزاً للتنمية الاقتصادية المستدامة مع إدارة الدين المستدام متماشياً مع التمويل لأغراض التنمية، يتطلب اعتماد الحزمة السياسية (policy package) الكفيلة بتحفيز التنمية الاقتصادية وضمان انطلاق النمو وتخفيف حدة المديونية في ظل إدارة دين عام مستدام.
- ضمان انطلاق النمو في لبنان وتخفيف المديونية يتحقق من خلال متابعة تنفيذ برامج تثبيت وتصحيح هيكلي، تؤدي إلى استعادة التوازن في الاقتصاد بهدف زيادة معدلات النمو، وهي سياسات إصلاح النظام المالي وأسواق العمل التي تؤثر على العرض الكلي.
- تهدف هذه البرامج إلى تخفيض الإنفاق العام وتحسين كفاءة واستخدام الموارد الاقتصادية خاصة النقد الأجنبي والطاقة ورأس المال.
- **السياسة المالية:** تخفيض الإنفاق وترشيده وتحديد أولوياته ووقف الهدر في القطاع العام ورفع إنتاجيته، إيلاء الأولوية للاستثمارات التي تسمح بالإنتاج المحلي من السلع والخدمات ذات عائد مرتفع يرفع معدلات الادخار ويخلق فرص عمل.
- **تقليل المخاطر التي تنتج عن تشابك الأهداف** في ما بين السياسة المالية وإدارة الدين والسياسة النقدية، بالتنسيق في ما بينها وتفعيل عمل لجنة التنسيق ما بين وزارة المالية والمصرف المركزي.
- **إجراء إصلاح جوهري في النظام الضريبي.** إحداث نظام ضريبي أكثر تبسيطاً وأسهل إدارة. تحديد مصادر الإيرادات وتوسيع الأوعية الضريبية. خفض الإعفاءات بشكل موضوعي وليس لأسباب سياسية. تفعيل عمليات التحصيل والإقلال من تأخرها حيث أن القيمة تتآكل في بيئة تضخمية، وفرض غرامات التأخر في التسديد، واستحداث الضريبة الموحدة على الدخل بعد أن أعطت الضريبة على القيمة المضافة مفاعيلها الإيجابية.

- رفع فعالية الإنتاج المحلي لعرض السلع والخدمات عند مستوى معين في الطلب الكلي الاسمي لان نمو الإنتاج سيؤدي إلى تحسين الحساب الجاري لميزان المدفوعات. إن النمو الحقيقي للإنتاج ومنه الصادرات عامل أساسي في التخفيض من حدة المديونية وتحسين ميزان المدفوعات بزيادة حجم الصادرات وتخفيض الواردات وبالتالي تخفيض العجز في الحساب الجاري.
- تحرير أسواق المال تدريجياً. تحديد الفائدة على الودائع وعلى القروض بناء على مستوى العرض والطلب في السوق. (سعر الفائدة المحلية أكبر قليلاً من سعر الفائدة الأجنبية مضافاً إليه نسبة المخاطر). هذا يؤدي إلى زيادة حجم الادخار وكفاءة أكثر في توزيع الائتمان من خلال أسعار فائدة حقيقية موجبة تؤدي إلى زيادة دخول رأس المال الأجنبي وانخفاض هجرة رأس المال المحلي إلى الخارج.
- زيادة القدرة على المنافسة وتحرير الأسعار من خلال ترك تحديد لقوى العرض والطلب.
- تحرير التجارة الخارجية بهدف زيادة القدرة على المنافسة محلياً أو عالمياً، ذلك يؤثر على الحساب الجاري وميزان المدفوعات وبالتالي زيادة الصادرات ثم زيادة الدخل شرط ان يصاحب التخفيض في نسبة الضرائب على الواردات زيادة الضرائب الأخرى على أن تحقق ذلك في ظل نظام مالي فعال.
- الخصخصة: تحويل ملكية القطاع العام أو إدارته بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية وكفاءة توزيع الموارد وبالتالي تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات لإزالة العجز في الميزانية العامة. تساهم الخصخصة في خفض المديونية وفي عملية تمويل الدين وفي خفض معدلات الفوائد ما يشجع المستثمرين على العزوف على توظيف أموالهم في المشاريع الإنتاجية التي من شأنها خلق فرص عمل ورفع مستوى النمو الاقتصادي.
- التسنيد^٨: تهدف عملية التسنيد في لبنان إلى إنشاء حساب خاص في المصرف المركزي اللبناني يسمى حساب إدارة وخدمة وتخفيض الدين، توطن فيه صافي إيرادات عمليات الخصخصة المستقبلية لأى مرفق عام (الهاتف والتبغ وكازينو لبنان ورسم العبور في الأجواء...) ليصار بموجبها إلى خدمة الدين العام وتخفيضه وإطفائه.
- تحرير الأسواق من خلال تحرير أسعار السلع والخدمات والأجور من القيود الإدارية بحيث تتحدد بناء على قوى العرض والطلب من جهة، وتحرير الاستثمار برفع القيود المفروضة على الراغبين في الاستثمار وذلك لتعزيز ميكانكية السوق وتوجيه الموارد إلى أماكن استعمالها بكفاءة.
- تحريك برنامج الاستثمار الحكومي بإعادة إطلاق معظم المشاريع الممولة من قبل المجتمع المالي العربي والدولي ومراقبة تنفيذها.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل وذلك بتأمين مناخ استثماري يتسم بالأمن والاستقرار السياسي الذين يوفران استقراراً اقتصادياً ومالي. إجراء اتفاقيات تعاون تجاري واقتصادي مع دول عربية وغربية، وإقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة في مناطق ريفية لتتميتها مع تشجيع هذه المؤسسات الصناعية بإعفاءها من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات في حال انتقالها إلى المناطق الريفية.
- التنبؤ بشكل جيد بطبيعة المتغيرات التي قد تؤثر على ميزان المدفوعات، مثل الزيادة في عائد الصادرات وتخفيف حجم الواردات أو النظر إلى نوعية القروض، وإن يوضع في الاعتبار الاستعمال الأمثل

^٨ "التسنيد" أتى على ذكره القانون رقم ٤٣٠ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٦ (إنشاء حساب لإدارة وخدمة وتخفيض الدين العام وحسابات أخرى لعمليات التسنيد تحول إليه).

للقروض في ضوء عائدات الاستثمارات وسياسات الاقتراض المتبعة والبيئة الخارجية التي تتعامل مع الدولة، مع الأخذ في الاعتبار بعض المؤشرات أو المتغيرات الداخلية والمخاطر التي تحيط بها.

- **معدل النمو هو المحدد الرئيسي للقدرة على الاقتراض، والنمو الاقتصادي هو المفتاح الرئيسي لتخفيض أعباء خدمة الديون الخارجية.**

- **إعادة هيكلة الدين العام وتحسين إدارته وتخفيض كلفته وحجمه تدريجياً.** معرفة آثار المديونية على الدولة لمعرفة مقدار النمو الذي ستصل إليه، ولتخفيف حدة المديونية وقياس قدرة الدولة على تحمل استمراريتها بتحمل أعباء خدمة الدين في المستقبل، والسعي لإنجاح إدارة الدين العام المستدامة بالحكم الرشيد وبتحديد الأهداف ووضع إستراتيجية تشكل جزءاً من الإستراتيجية الأكبر للتنمية المستدامة. وتحسين هيكلية إدارة الدين العام وزيادة عدد العاملين بعناصر ذي كفاءة عالية بما تتطلبه إدارة الدين العام الحديثة.

- **تحديث البنى التحتية للأسواق المالية والقطاع المالي وإيجاد السوق الفعال للدين، وبالتالي إيجاد أسواق رأسمال متطورة، (نظام البورصة، الوسطاء وغيره..) السوق الأولي والثانوي للأوراق المالية لتحقيق أهداف إدارة الدين المستدامة (حجمه، استحقاقاته وعملته) ، وتحسين إدارة المخاطر وتخفيض كلفة التمويل.**

- **اعتماد عدة وسائل لإعادة تمويل وتخفيض وإعادة هيكلة الديون الخارجية:**

- تحويل الدين إلى أسهم أو مقايضة الدين بالأسهم حيث يسمح المدين للبنوك الدائنة ببيع مطالباتها بالعملية المحلية بخصم شريطة استخدام الحصيلة في استثمارات أسهم في مشروعات في البلد المدين.
- مقايضة الدين بسندات بسعر فائدة أقل من سعر السوق وتكون مقرر سلفاً فتحول قروض الدولة المدينة إلى أوراق مالية تعاد جدولتها بسهولة أقل وتمول في كثير من الأحيان بمساعدة من الدائنين الرسميين ضماناً لتسديد أصل الدين أو جزء منه.
- مقايضة الدين بدين آخر بشروط.
- إعادة شراء الدين بخصم.
- مشاركة المؤسسات والدول الدائنة في ملكية الأصول الإنتاجية في الدول المدينة.
- مقايضة الديون ببعض عناصر التنمية مثل التعليم والرعاية الصحية والإصلاحات البيئية.
- تمديد فترة السداد وفترة السماح.
- تخفيض حجم القيمة الحالية الصافية عبر تطبيق معدلات فائدة ميسرة.
- الحصول على دعم من المنظمات الدولية والحكومية الأجنبية تخفيفاً لخدمة الدين بالعملات الأجنبية.
- تنويع مصادر التمويل وتوسيع قاعدة المستثمرين.

- **إعادة تنظيم القطاع العام وإعادة هيكلة هيكليته عن طريق الإصلاح الإداري بشكل عام، إصلاح مؤسسات الدولة وإدارتها وأسلاكها المختلفة ومرافقها العامة، ومحاربة الفساد فيها حماية للمال العام وذلك بالتوافق الداخلي والإرادة السياسية باتخاذ القرارات الصحيحة، لإعلاء شأنها بدلاً من إغراقها لتشكّل عبء لا يمكن تحمله، وينعكس إصلاح الإدارة على تقليص وترشيد النفقات وزيادة الإنتاجية فيها..**

- **إصلاح القوانين التي تتحكم بالنشاط الاقتصادي والمالي وتحديثها للوصول إلى موقع متقدم، باعتبار أن لبنان يملك نظاماً اقتصادياً مفتوحاً موجهاً نحو السوق. (سياسة الأجواء المفتوحة، قانون جمركي جديد، خفض في التعريفات الجمركية، تطوير المالية العامة عبر تحديث قانون المحاسبة العمومية، وخفض القيود على تملك الأجانب، إصلاح الضمان الاجتماعي، تشريعات تتعلق بالاستثمار، إجراءات داعمة لحركة القطاع الخاص وزيادة فعاليته وإنتاجيته ودوره).**

- حل المعضلات الأساسية التي تواجهها المؤسسات العامة بإعادة هيكلتها وإصلاحها.
- التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية والإقليمية والاندماج بالاقتصاد العالمي (بعد أن أبرم اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي⁹، إنجاز الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية).
- تحسين قدرة القطاع الخاص التنافسية عبر توفير المزيد من التمويل المتوسط المدى بكلفة معقولة، ودعم قدرته التصديرية وذلك بدعم القطاعات الإنتاجية ودعم الصادرات اللبنانية الزراعية.
- دعم نمو قطاع التكنولوجيا المعلوماتية لجهة إنتاج السلع والخدمات وتبني هذه التقنيات من قبل الاقتصاد القديم مما يزيد من قدرته التنافسية.

⁹ وقع لبنان مع الاتحاد الأوروبي على اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية في آذار/مارس ٢٠٠٢ وأصبحت سارية المفعول في حزيران/يونيو ٢٠٠٢

ملحق رقم (١)

لتقييم خطة الاقتراض الخارجي من منظور اقتصاد كلي يقتضي:
أولاً: اعتماد المتطابقات التالية:

العجز في الحساب الجاري (CAD)

الادخار الخاص مطروح منه الاستثمار الخاص مضافاً إليه الفرق ما بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية:

$$CAD = Sp - Ip + (Ge - Gr)$$

CAD

العجز في الحساب الجاري:

Sp

الادخار الخاص:

Ip

الاستثمار الخاص:

Ge

الإنفاق الحكومي:

Gr

الإيرادات الحكومية:

$$(Dt - Dt-1) - (Rt - Rt-1) = iDt-1 - iRe-1 + Mt - Xt$$

D

الدين في نهاية المدة

R

الاحتياطيات الخارجية في نهاية العام

i

معدل أسعار الفائدة على الدين والاحتياطيات الخارجية (نفترض أنها متساوية)

M

واردات السلع والخدمات خلال سنة ما عدا الفائدة على الديون الخارجية

X

صادرات السلع والخدمات ما عدا الفائدة على الاحتياطيات الخارجية

(D-R)

الدين الخارجي الصافي

$$Dt - Dt-1 = iDt-1 + Mt - Xt$$

وإذا قمنا بتقسيم طرفي المتطابقة على الشكل الآتي:

$$\frac{Dt}{Dt-1} = 1 + \frac{M-X}{Dt-1}$$

نحصل على معدل نمو الدين الخارجي (d)

يمكن الاستغناء عن (t) الذي يمثل عامل الزمن لنحصل على المتطابقة التالية:

$$D = i + \frac{M-X}{D}$$

ولو قمنا بضرب ومن ثم بتقسيم ما يلي:

$$(Y) \rightarrow \frac{(M-X)}{D}$$

(Y) تمثل الناتج المحلي الإجمالي

$$d = i + (Y/D) [M/Y - X/Y]$$

$$d = i + (Y/D) \left[\frac{M-X}{Y} \right]$$

تشير المتطابقة إلى أن (d) أو معدل نمو الدين الخارجي يزداد بسرعة إذا:

• كانت أسعار الفائدة مرتفعة (i)

• كانت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي (M/Y) أعلى من نسبة الصادرات (X/Y)

كلما زاد حجم الدين الخارجي وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (D) ارتفعت نسبته إلى (Y) فإن أسعار الفائدة (i) تصبح هي المحدد الرئيسي لمعدل نمو الدين الخارجي،

بمعنى آخر:

إذا حددت الدولة الدائنة سقف معين لمعدل نمو الدين الخارجي (d) للدولة المعنية، على الدولة المدينة التي تواجه أسعار فائدة مرتفعة أن تحصل على فائض تجاري (Trade Surplus) خاصة عندما تكون نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة.

¹⁰ د. بلقاسم العباس - المعهد العربي للتخطيط بالكويت

متطابقة أخرى تمثل العرض الكلي والطلب الكلي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$Y = C + S + T$$

حيث تمثل كل من:

| | |
|---|------------------------|
| C | الاستهلاك المحلي الخاص |
| I | الاستثمار المحلي الخاص |
| G | الإنفاق الحكومي |
| S | الادخار المحلي الخاص |
| T | عائدات الحكومة |

وتمثل هذه المتطابقة تساوي الطلب الكلي مع الإنفاق المحلي:

وبالتعويض عن (M-X) في المتطابقة نحصل على ما يلي:

$$M - X = (I - S) + (G - T)$$

$$d = I + (Y/D) \left[\frac{(I-S)}{Y} + \frac{(G-T)}{Y} \right]$$

ثانياً: معرفة أسباب ارتفاع حجم الدين الخارجي والخيارات المتاحة لتخفيض الدين:

- تخفيض حجم الاستثمار الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
- زيادة حجم الادخار الخاص (تخفيض الاستهلاك) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- تخفيض حجم الإنفاق الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
- زيادة الإيرادات الحكومية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

ثالثاً: إجراء تخطيط طويل الأمد

- الاستثمار هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، لكن ارتفاع معدل نمو الاستثمار لا يعتبر كافٍ لتحديد القدرة على الاقتراض.
- يزداد معدل نمو الديون الخارجية بنسبة أعلى من معدل نمو الصادرات فقط في حالة انخفاض حجم الديون الخارجية مقارنة بحجم الصادرات.
- لا تعتبر أسعار الفائدة هي التكلفة الوحيدة للاقتراض، فكل قرض تحصل عليه الدولة سوف يقربها من السقف المسموح به للاقتراض مما يؤثر على وضع الدولة العام، هذا بحد ذاته يعتبر تكلفة إضافية للاقتراض.
- على المعنيتين التعامل بحذر مع أسعار الصرف في حالة تقييم حجم الديون الخارجية.
- الاقتراض بكميات كبيرة سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف العملة المحلية، وعندما تحتاج الدولة إلى عملات أجنبية لتسديد خدمة ديونها سيكون هناك ضغط على العملة المحلية بهدف تحقيقها.

رابعاً: بيانات أخرى ضرورية لتقييم خطة الاقتراض

أ- بيانات ذات علاقة بالنمو الاقتصادي

- نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي
- معدل نمو الصادرات
- معدل نمو الخصوم الخارجية

(Investment / GDP Ratio)

(External Liabilities)

ب: بيانات لها علاقة بالقدرة على سداد الديون مثل:

- تغيير معدلات الاحتياطيات الخارجية
- الالتزامات الجديدة والتي يترتب عليه القدرة على السداد
- أعباء خدمة الديون القديمة
- نسبة الفائدة إلى الصادرات
- معدل خدمة الديون
- نسبة خدمة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي
- نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي
- نسبة الديون إلى الصادرات

ج- بيانات ضرورية لقياس مدى انكماش الدولة ومدى تأثيرها بالعوامل الخارجية مثل:

- معدل تركيز الصادرات سواء التركيز السلعي أو الجغرافي
- التأثير بالتغيرات في أسعار الصرف

○ على واضعي استراتيجيات الإقراض أن يحاولوا التنبؤ بأثر انخفاض أسعار الصرف العالمية للدولار خاصة وأنها ستؤثر على الديون المقومة بالدولار والتي لها أيضاً أثر على الصادرات وتكلفة الواردات.

○ معدلات الاحتياطات الخارجية.

هناك ثلاث مؤشرات رئيسية تستخدم لمعرفة القيمة الحقيقية للدين ومدفوعات خدمته.

- نسبة الدين إلى حجم الصادرات من السلع والخدمات (الدين/الصادرات)
حيث تستعمل حصيلة الصادرات كمؤشر لقياس حجم الديون الخارجية والقدرة على خدمتها (D/X)
- نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (الدين / الناتج المحلي الإجمالي)
(D/GDP)
- نسبة خدمة الدين (مدفوعات الفوائد + الأقساط) / صادرات السلع والخدمات

ملحق رقم (٢)

مهام وهيكلية إدارة الدين العام الحالية

١ - مهام دائرة الدين العام

تحدد مهام دائرة الدين العام بموجب المرسوم القاضي بإنشائها رقم ١٠٠٩٢ تاريخ ١٩٩٧/٤/٣، على ما يلي:

- أ. إدارة ومسك حسابات القروض الداخلية (سندات الخزينة)، بالتنسيق مع مصرف لبنان.
- ب. إدارة ومسك حسابات القروض الخارجية المعقودة مع الدولة أو بكفالتها، بالتنسيق مع الإدارات والمؤسسات العامة المقترضة، ومع مصرف لبنان.
- ت. مسك وإدارة حسابات مساهمات الدولة في الصناديق والمنظمات الإقليمية والدولية.
- ث. إعداد روزنامة التسديدات السنوية المستحقة عن القروض الخارجية (أقساط وفوائد وعمولات ومختلف) وتحضير المعاملات المالية اللازمة للتسديد.
- ج. إعداد البيانات الإحصائية التفصيلية والإجمالية، عن القروض، والبيانات المالية التحليلية لها.
- ح. إبداء الرأي في مشاريع اتفاقيات القروض الخارجية، وفي مساهمات الدولة في الصناديق والمنظمات الإقليمية والدولية، بناء على طلب الإدارات والمؤسسات العامة المعنية.
- خ. إدارة ومسك حسابات الاقتراض الداخلي من مصرف لبنان.
- د. إدارة ومسك حسابات الإقراض من الخزينة للإدارات والمؤسسات العامة.

٢ - هيكلية دائرة الدين العام

| المؤهلات المطلوبة | الشغور | الملاك | الوظيفة |
|--|--------|--------|--------------|
| | --- | ١ | رئيس دائرة |
| إجازة في الحقوق و ما يعادلها إتقان اللغات الأجنبية لا سيما الانكليزية | --- | ٢ | رئيس محاسبة |
| إجازة في إدارة الأعمال قسم التمويل والمحاسبة- إتقان اللغات الأجنبية | ١ | ٢ | محاسب |
| إجازة محاسبة أو إدارة أعمال قسم التمويل والمحاسبة | | | |
| إتقان اللغات الأجنبية | | | |
| بكالوريا قسم ثان/ توثيق / إتقان العمل على الحاسوب | ١ | ١ | محرر أو كاتب |
| شهادة ثانوية/ إتقان استعمال الحاسوب | --- | ١ | مستكتب |
| شهادة ثانوية/أو فنية / استعمال الحاسوب | ١ | ١ | حاجب |
| | ٣ | ٨ | المجموع: |

ملحق رقم (٣)

الأسباب الموجبة

من الثابت أن خدمة الدين العام باتت واقعاً تستنفذ معظم قدرات الخزينة العامة وترخي بظلها الثقيل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على مستوى أداء إدارات القطاع العام والقطاع الخاص،

ولما كان يفترض بإدارة الدين العام، أن تستنبط الحلول المتاحة لمعالجة عبء هذا الدين وتدارك مخاطره وآثاره إن من خلال الاستئناس بأنماط المعالجة المعتمدة في الدول المتقدمة أم من خلال المساهمة بوضع خطة شاملة لاستثمار مختلف العوامل والأدوات المتوفرة لدى الدولة أو لدى السوق للتحكم بحجم هذا الدين،

ولما كان من غير الجائز بعد أن تنامي هذا الدين في السنوات العشر الأخيرة بوتيرة تصاعدية متسارعة حتى وصل أو كاد، إلى مستويات خطيرة قد تطيح- ما لم يُعمل على تدارك نتائجها أو التخفيف من آثارها السلبية- بثوابت سياسة الحكومة الحالية النقدية منها والمالية سيما وأن التجربة قد أثبتت أن التماذي في إهمال إدارة الدين العام أدت لدى بعض الدول المدينة إلى حدوث أزمة ديون خانقة لديها،

ولما كانت الحكومة معنية، بالتلازم مع جهودها الرامية إلى ضبط عجز المالية العامة من خلال خفض الإنفاق العام وترشيده، بإيلاء مشكلة الدين العام الاهتمام الجدي الذي باتت تستحقه بالنظر للمخاطر التي قد تتأتى عنه وذلك من خلال إنشاء وحدة إدارية متخصصة في وزارة المالية تابعة لمديرية المالية العامة بمستوى مديريةية يناط بها على الأخص مهمة إدارة الدين العام بجدارة وكفاءة بما يتيح تثبيت وتعزيز عوامل الثقة ببلبنان كدولة ذات مصداقية وقدرة على إيفاء التزاماتها المالية للغير في آجال استحقاقها،

لذلك تتقدم الحكومة بمشروع القانون المرفق وترجو إقراره.

تابع ملحق رقم (٣)

مشروع قانون يرمي إلى إحداث جهاز لإدارة الدين العام في وزارة المالية

المادة الأولى: يحدث في وزارة المالية - مديرية المالية العامة- جهاز لإدارة الدين العام بمستوى مديرية يسمى في سياق هذا القانون "مديرية الدين العام".

المادة الثانية: تتألف مديرية الدين العام من ثلاث مصالح هي:

- مصلحة الأسواق المالية
- مصلحة التخطيط الاستراتيجي والمخاطر
- مصلحة العمليات

المادة الثالثة: تولى كلاً من المصالح المبينة في المادة الثانية من هذا القانون على سبيل المثال لا الحصر، المهام التالية:

أ - مصلحة الأسواق المالية:

- تنفيذ العمليات في الأسواق المالية وأسواق السندات وعمليات التمويل على أنواعها.
- رصد وتسجيل عمليات القطع الجارية في الأسواق النقدية والمالية.
- رصد العمليات المالية وتوجهات السوق.
- مراقبة عمليات تصحيح المراكز المالية.
- مراقبة عمليات الاكتتاب بسندات الخزينة لمختلف فئات الإصدارات.
- مراقبة مدى كفاءة اتفاقيات القروض لجهة المبالغ والشروط وأوقات السحب والاستخدام ووجهة التخصيص.

ب - مصلحة التخطيط الاستراتيجي والمخاطر:

- إعداد بيانات إحصائية تفصيلية وإجمالية عن القروض والدراسات المالية التحليلية المتعلقة بها.
- وضع الاستراتيجية التمويلية وإعداد دراسات عن عمليات الاستدانة وإدارة عمليات التمويل بشتى العملات في ضوء المخاطر الناشئة عن تقلب معدلات الفائدة وتمرکز استحقاقات القروض وتقلب أسعار العملات وغيرها من المخاطر.
- إعداد الدراسات والرسوم البيانية عن هيكلية الدين العام الحالية والمرتبقة بالليرة وبالعوامل وعن أدوات الاقتراض المتاحة وأجال الاستحقاق الفضلى.
- إبداء الرأي في مشاريع اتفاقيات القروض الخارجية أياً كانت الجهة المقترضة.

ج - مصلحة العمليات:

- مسك وإدارة حسابات إعداد روزنامة التسديدات السنوية المستحقة العائدة للقروض بالليرة وبالعوامل (أقساطاً وفوائد) وتحضير المعاملات المالية اللازمة.
- مسك وإدارة حسابات كافة القروض والأوراق المالية بالليرة وبالعوامل المعقودة مع الدولة.
- مسك وإدارة حسابات القروض المعقودة بكفالة الدولة وذلك بالتنسيق مع الإدارات والمؤسسات العامة المقترضة.
- مسك وإدارة حسابات الاقتراض الداخلي من مصرف لبنان وفقاً لأحكام قانون النقد والتسليف.
- مراقبة عمليات تسديد القروض وفقاً لروزنامة التسديد والاعتمادات المفتوحة لها في الموازنة العامة.
- توثيق المعلومات وإدارة برنامج محوسب لنظام إدارة الديون والتحليل المالي.

المادة الرابعة: تعتبر الوظائف التي يلحظها ملاك مديرية الدين العام من الفئتين الثانية والثالثة وظائف فنية يمكن إشغالها:

- أ - بالتعيين وفقاً لأحكام المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٥٩/١١٢ وتعديلاته، لا سيما منها الأحكام المتعلقة بالوظائف الفنية. أو
- ب - بالتعاقد الجاري وفقاً للأصول القانونية والتنظيمية النافذة.

يخضع المتعاقد في صلاحياته وموجباته لذات الأحكام التي ترعى الوضع النظامي لموظفي الملاك في فئة الوظيفة التي يشغلها.

المادة الخامسة: تنظم مديرية الدين العام ويحدد ملاكها وشروط التعيين الخاصة بوظائفها بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء لاقتراح وزير المالية.

المادة السادسة: يعدل في البند "أولاً" من المادة "الأولى" من مشروع القانون الصادر بالمرسوم رقم ١٨٥ تاريخ ١/٢٨/١٩٨٣ بحيث تستبدل تسمية "مديرية الخزينة والدين العام" بتسمية "مديرية الخزينة".

المادة السابعة: تنشأ في وزارة المالية هيئة خاصة تدعى "الهيئة العليا لإدارة الدين" برئاسة وزير المالية وعضوية:

- حاكم مصرف لبنان أو من ينتدبه
- مدير المالية العام
- مدير إدارة الدين
- مدير الخزينة
- مدير الموازنة ومراقبة النفقات.

يناط بها تحديد الخيارات المتاحة لإدارة الدين العام وتقديم الاقتراحات إلى مجلس الوزراء بشأن السياسات المتعلقة بالمديونية العامة .

المادة الثامنة: تلغى الأحكام المخالفة لهذا القانون أو التي لا تتفق مع مضمونه.

المادة التاسعة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

ملحق رقم (٤) توزيع التمويل الخارجي المحقق وفق القطاعات المختلفة.

Outstanding By Economic Sector

| Economic Sector | Stock-2000 | % | Stock-2001 | % | Stock-2002 | % | Stock-2003 | % | Stock-2004 | % | Stock-31-March-2005 | % |
|-------------------------|------------|---------|------------|---------|------------|---------|------------|---------|------------|---------|---------------------|---------|
| Housing | 58 | 0.83% | 53 | 0.56% | 49 | 0.34% | 45 | 0.29% | 39 | 0.22% | 39 | 0.22% |
| Agriculture | 44 | 0.63% | 51 | 0.54% | 59 | 0.41% | 66 | 0.43% | 73 | 0.40% | 72 | 0.40% |
| Air transport | 100 | 1.43% | 91 | 0.97% | 93 | 0.65% | 95 | 0.62% | 88 | 0.49% | 87 | 0.48% |
| Communication | 43 | 0.61% | 44 | 0.47% | 43 | 0.30% | 39 | 0.25% | 35 | 0.19% | 34 | 0.19% |
| Construction | 13 | 0.19% | 12 | 0.13% | 11 | 0.08% | 10 | 0.07% | 9 | 0.05% | 9 | 0.05% |
| Education | 56 | 0.80% | 80 | 0.85% | 113 | 0.79% | 151 | 0.98% | 166 | 0.92% | 168 | 0.93% |
| Electricity | 905 | 12.93% | 861 | 9.18% | 797 | 5.57% | 727 | 4.74% | 659 | 3.64% | 644 | 3.58% |
| General Gov. Services | 211 | 3.01% | 218 | 2.32% | 240 | 1.68% | 252 | 1.64% | 259 | 1.43% | 261 | 1.45% |
| Health | 64 | 0.91% | 75 | 0.80% | 86 | 0.60% | 105 | 0.68% | 113 | 0.62% | 111 | 0.62% |
| Land transport | 99 | 1.41% | 109 | 1.16% | 119 | 0.83% | 131 | 0.85% | 134 | 0.74% | 129 | 0.72% |
| Manufacturing | 16 | 0.23% | 15 | 0.16% | 18 | 0.13% | 40 | 0.26% | 42 | 0.23% | 41 | 0.23% |
| Radio & TV Broadcasting | | 0.00% | 0 | 0.00% | 0 | 0.00% | 0 | 0.00% | 0 | 0.00% | 0 | 0.00% |
| Restaurants & Hotels | 15 | 0.21% | 14 | 0.15% | 15 | 0.10% | 35 | 0.23% | 33 | 0.18% | 33 | 0.18% |
| Sanitary Services | 2 | 0.03% | 1 | 0.01% | 2 | 0.01% | 2 | 0.01% | 3 | 0.02% | 3 | 0.02% |
| Sector not Specified | 5,160 | 73.72% | 7,513 | 80.09% | 12,384 | 86.54% | 13,288 | 86.66% | 16,032 | 88.55% | 15,937 | 88.63% |
| Social Services | | 0.00% | | 0.00% | 0.20 | 0.00% | 1 | 0.01% | 28 | 0.15% | 28 | 0.16% |
| Technical Services | | 0.00% | | 0.00% | | 0.00% | 0 | 0.00% | 5 | 0.03% | 5 | 0.03% |
| Transport & Storage | 34 | 0.49% | 34 | 0.36% | 37 | 0.26% | 52 | 0.34% | 55 | 0.30% | 54 | 0.30% |
| Water transport | 42 | 0.60% | 39 | 0.42% | 40 | 0.28% | 39 | 0.25% | 47 | 0.26% | 46 | 0.26% |
| Water Works | 138 | 1.97% | 168 | 1.79% | 200 | 1.40% | 255 | 1.66% | 286 | 1.58% | 280 | 1.56% |
| | | | 2 | 0.02% | 1 | 0.01% | 1 | 0.01% | 1 | 0.00% | 1 | 0.00% |
| Total | 6,999 | 100.00% | 9,380 | 100.00% | 14,310 | 100.00% | 15,334 | 100.00% | 18,106 | 100.00% | 17,982 | 100.00% |

ملحق رقم (٥)

Public Sector External Debt by Type of Currency⁽¹⁾ in millions of USD

| | 1999 | % | 2000 | % | 2001 | % | 2002 | % | 2003 | % | 2004 | % | 31/03/2005 |
|------------------------|--------------|----------------|--------------|----------------|--------------|-------------|---------------|----------------|---------------|-------------|---------------|----------------|---------------|
| Arab Emirates Dirhams | 24 | 0.44% | 21 | 0.30% | 19 | 0.20% | 16 | 0.11% | 14 | 0.09% | 11 | 0.06% | 11 |
| Swiss Francs | 13 | 0.24% | 12 | 0.17% | 11 | 0.12% | 12 | 0.08% | 12 | 0.08% | 12 | 0.07% | 12 |
| China Yuan Renmimbi | 6 | 0.11% | 6 | 0.09% | 6 | 0.06% | 6 | 0.04% | 6 | 0.04% | 6 | 0.03% | 6 |
| Euros ⁽³⁾ | 1,078 | 19.89% | 1,246 | 17.80% | 1,179 | 12.57% | 1,180 | 8.25% | 2,044 | 13.33% | 2,105 | 11.63% | 1,981 |
| Pounds Sterling | 1 | 0.02% | 0.96 | 0.01% | 0.88 | 0.01% | 0.9 | 0.01% | 0.92 | 0.01% | 1 | 0.00% | 1 |
| Islamic Dinars | 44 | 0.81% | 52 | 0.74% | 47 | 0.50% | 46 | 0.32% | 44 | 0.29% | 47 | 0.26% | 46 |
| Japanese Yen | 22 | 0.41% | 19 | 0.27% | 20 | 0.21% | 28 | 0.20% | 39 | 0.25% | 44 | 0.24% | 40 |
| Kuwaiti Dinars | 360 | 6.64% | 392 | 5.60% | 429 | 4.57% | 468 | 3.27% | 484 | 3.16% | 503 | 2.78% | 509 |
| Saudi Arabian Riyals | 103 | 1.90% | 105 | 1.50% | 106 | 1.13% | 102 | 0.71% | 99 | 0.65% | 96 | 0.53% | 93 |
| Special Drawing Rights | 5 | 0.09% | 5 | 0.07% | 7 | 0.07% | 8 | 0.06% | 9 | 0.06% | 11 | 0.06% | 10 |
| U.S. Dollars | 3,763 | 69.44% | 5,140 | 73.44% | 7,557 | 80.55% | 12,442 | 86.95% | 12,581 | 82.05% | 15,270 | 84.34% | 15,273 |
| Total | 5,419 | 100.00% | 6,999 | 100.00% | 9,382 | 100% | 14,309 | 100.00% | 15,333 | 100% | 18,106 | 100.00% | 17,982 |

Public Sector External Debt By Type of Creditor (In millions of US

| | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 31/03/2005 |
|---|--------------|--------------|---------------|----------------|---------------|---------------|---------------|
| Grand Total | 5,417 | 7,000 | 9,381 | 14,310 | 15,333 | 18,106 | 17,983 |
| Official Credits | 1,247 | 1,341 | 1,412 | 1,536 | 2,347 | 2,478 | 2,427 |
| Bilateral | 476 | 454 | 453 | 470 | 1,126 | 1,187 | 1,138 |
| Abu Dhabi Fund for Development | 24 | 21 | 19 | 16 | 14 | 11 | 11 |
| Agence Francaise de Developpement (AFD) | | | 28 | | 629 | 689 | 656 |
| Austrian Government | 39 | 32 | 1 | 29 | 31 | 31 | 29 |
| Government of Belgium | 2 | 2 | 6 | 2 | 2 | 2 | 2 |
| Government of China | 6 | 6 | 7 | 6 | 6 | 6 | 6 |
| Exim Bank | | | 0.05 | 5 | 4 | 3 | 3 |
| Fortis Bank | | | 23 | 1 | 1 | 1 | 0.99 |
| Italian Gover | 30 | 24 | 32 | 25 | 29 | 30 | 29 |
| Kerditanstalt Fur Wiederaufbau | 47 | 38 | 139 | 32 | 33 | 30 | 26 |
| Kuwaiti Fund for Arab Economic Development | 134 | 137 | 17 | 140 | 140 | 137 | 139 |
| Mediocredito Centrale | 16 | 17 | 70 | 16 | 15 | 14 | 14 |
| Natexis Banque | 75 | 72 | 5 | 83 | 99 | 108 | 103 |
| Overseas Econ. Coop. Fund (OECF) | | | | 13 | 24 | 29 | 26 |
| The Saudi Fund for Development | 103 | 105 | 106 | 102 | 99 | 96 | 93 |
| Multilateral | 771 | 887 | 958.84 | 1065.95 | 1221 | 1291 | 1289 |
| Arab Fund for Economic and Social Development | 227 | 255 | 290 | 328 | 344 | 366 | 370 |
| Communaute Economique Europeenne | 1 | 0.92 | 0.84 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| European Investment Bank | 242 | 274 | 264 | 277 | 347 | 352 | 343 |
| International Bank for Reconstruction and Development | 241 | 263 | 286 | 320 | 344 | 359 | 361 |
| International Fund for Agricultural Development | 5 | 5 | 7 | 8 | 9 | 11 | 10 |
| Islamic Development Bank | 50 | 83 | 105 | 124 | 167 | 188 | 190 |
| The OPEC Fund for International Development | 5 | 6 | 6 | 8 | 9 | 14 | 14 |

تابع ملحق رقم (٦)

| | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 31/03/2005 |
|-------------------------|--------------|-----------------|-----------------|------------------|------------------|------------------|------------------|
| Private credits | 4170 | 5,659.39 | 7,969.17 | 12,774.54 | 12,986.36 | 15,628.28 | 15,556.28 |
| Commercial Banks | 485 | 399.39 | 356.17 | 290.54 | 224.36 | 176.28 | 167.28 |
| BFCE | 1 | 0.39 | 0.17 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| BLF | 70 | 36 | 23 | 17 | 0 | 0 | 0 |
| BNP Paribas | 129 | 112 | 97 | 85 | 71 | 59 | 54 |
| CIC Union europ. | 10 | 10 | 9 | 9 | 9 | 8 | 8 |
| Calyon | 60 | 54 | 50 | 45 | 39 | 35 | 33 |
| Commerzbank | 5 | 5 | 6 | 6 | 5 | 5 | 5 |
| Credit Ind. & Comm | 1 | 1 | 1 | 2 | 2 | 2 | 1 |
| Riggs Nation Bank | 24 | 23 | 21 | 19 | 17 | 15 | 15 |
| San Paolo | 175 | 148 | 140 | 99 | 73 | 44 | 44 |
| Saradar | 3 | 2 | 1 | 0.54 | 0.36 | 0.28 | 0.28 |
| Societe Generale | 7 | 8 | 8 | 8 | 8 | 8 | 7 |
| Euro-Bonds | 3,685 | 5,260 | 7,613 | 12,484 | 12,762 | 15,452 | 15,389 |

Source: Ministry of Finance.

Note: changes from previously provided data may reflect exchange rate differences, as well as constant updating to the DMFAS system. (debt management & financial analysis system)

المراجع

١. International Financing for Development –UN Monterrey – Mexico , 22 Monterrey Consensus –March 2002
٢. موجز تنفيذي لتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية
٣. إعلان الأمم المتحدة للألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٠٠)
٤. الأهداف الإنمائية للألفية أيلول / سبتمبر ٢٠٠٣ اللجنة الاستشارية واللجنة التقنية UNDP
٥. الورقة التقديمية لمشروع موازنة العام ٢٠٠٥ – وزارة المالية
٦. المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام
Guide lines for public debt management prepared by IMF and World Bank 21 March 2001
٧. Public Finance Prospectus 2004 – Ministry of Finance Yearly Report
٨. تقرير عن الدين العام وأطر معالجته – حزيران ٢٠٠٤ – وزارة المالية
٩. Strategic issues in Managing Sovereign Debt for Sustainable Development
Debt for Sustained development: an issue paper for the Multi-stake-holders Dialogue on debt – prepared by the Financing for Development Office, UN Dept. of Economy & social affairs in cooperation with the UNCTAD – IMF -Word Bank .
١٠. إدارة الديون الخارجية – د. بالقاسم العباس – المعهد العربي للتخطيط بالكويت
١١. IDEAs Themes – Sovereign Debt for Sustained Development – Andre Gunder Frank 1929- 2005

WEB SITES:

www.finance.gov.lb
www.escwa.org
www.imf.org
www.bdl.gov.lb
www.unctad.org

